

Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Abbas Laghour University of Khenchela
Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبية
تخصص: محاسبة

Department of Finance and Accounting
Specialization: Accounting

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة شركة بريد الجزائر سنة 2023-2024

إعداد الطالبين
مركيش الطيب
هاني وسيم

إشراف الأستاذ:

- عقاب نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر -ب-	بكرون حفصة
مشرفا	عباس لغرور خنشلة	أستاذ مساعد -أ-	عقاب نور الدين
مناقشا	عباس لغرور خنشلة	أستاذ محاضر -أ-	لوجاني عزيز

السنة الجامعية: 2024-2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

قال الله تعالى:

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ"

الأحقاف، الآية 15.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن أسدي إليه معروف فليكافئه، فإن لم يجد ما يكافئه فليدع له حتى يعلم أنه قد كافأه."

نحمد الله تعالى ونشكره على ما أنعم به علينا من نعم لا تُعد ولا تُحصى، وعلى ما وفقنا إليه من صبر وثبات وعزم،

وما أكرمنا به من سبل التيسير في إنجاز هذا العمل العلمي،

فاللهم اجعل هذا الجهد خالصًا لوجهك الكريم، ووفقنا لما تحب وترضى،

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كما نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا المشرف الفاضل الدكتور عقاب نور الدين،

على ما قدمه لنا من دعم متواصل، وتوجيهات علمية قيّمة، وملاحظات بناءة كان لها أبلغ الأثر في صياغة هذا العمل وتطويره، فجزاه الله عنا كل خير، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

ولا يفوتنا أن نعبر عن خالص امتناننا لكل أساتذتنا المكوّنين الذين رافقونا خلال سنوات دراستنا، وساهموا في بناء معارفنا وتوسيع آفاقنا، فلهم منّا كل الشكر والتقدير.

كما نشكر كل من مدّ لنا يد العون، ولو بكلمة طيبة أو دعم معنوي، ونسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يحفظهم ويوفقهم جميعًا لما فيه الخير.

إهداء

إلى من علّمني أن للنجاح طعمًا لا يعرفه إلا من تعب،
إلى والديّ العزيزين، نبع العطاء الذي لا ينضب،
وسند الروح في كل لحظة ضعف ويأس،
أهديكما هذا العمل ثمرةً لسنوات من الدعاء، والصبر، والتحفيز،
فأنتما الأصل، وأنتم الفضل بعد الله.

إلى الأستاذ الكريم نور الدين عقاب،
الذي أضاء بعلمه وتوجيهه سبل هذا البحث،
وكان مثلاً يُحتذى به في التوجيه والتواضع العلمي،
له خالص شكري وامتناني.

إلى أساتذتي المكوّنين،
من غرسوا فينا بذور المعرفة، وسقوها بالحكمة والصبر،
أهديكم هذا الجهد عربون تقدير لما زرعتموه فينا من علم وقيم.
وإلى أصدقائي الذين كانوا دومًا أكثر من مجرد زملاء،
كنتم الرفقة الطيبة والدعم الصادق في دربٍ لم يكن سهلًا،
لكم مني المحبة والامتنان، ولكم في هذا الإنجاز نصيب لا يُنسى.

الطيب

إهداء

إلى من غرسا في قلبي حب العلم والعمل،
إلى من كانا سندي في كل لحظة، ورفيقي في كل تحدٍّ،
إلى والديّ العزيزين، اللذين لا تفيهما الكلمات حقهما،
أهدي هذا الجهد المتواضع عربون وفاء وامتنان لما بذلاه من أجل أن أصل إلى ما أنا
عليه اليوم.

إلى أخي الغالي، رفيق الدرب والروح،
الذي كان دومًا داعمًا ومشجعًا في صمتٍ نبيل،
أهديه جزءًا من هذا الإنجاز، فله فيه نصيب كبير.

إلى أستاذي الفاضل نور الدين عقاب،
الذي لم يبخل بعلمه وتوجيهاته، وكان مثلاً في الإخلاص والاحتراف،
له مني خالص الشكر والتقدير.

إلى جميع أساتذتي المكوّنين الذين أثروا معارفي وفتحوا أمامي آفاق التفكير
والتحليل،
إليكم جميعًا، أنحني احترامًا وتقديرًا.

وإلى أصدقائي الأعزاء، رفاق الطريق، من شاركوني لحظات الجد والتعب، والفرح
والنجاح،

أهديكم هذا العمل، فهو ثمرة مسيرة جمعنا فيها التجربة والمعرفة والدعم المتبادل.
لكم جميعًا، أقدم هذا البحث بصدق وامتنان، راجيًا أن يكون لبنة في بناء مستقبلي
العلمي، ومساهمة في خدمة المعرفة.

فهرس المحتويات

دعاء

شكر و عرفان

الإهداءات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول التحليل المالي

- المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي.....2
- المطلب الأول: ماهية التحليل المالي2
- المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي.....3
- المبحث الثاني: المعلومات المالية.....7
- المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية.....7
- المطلب الثاني: التحليل المالي مبادئه، نتائجه، وأنواعه.....10
- المبحث الثالث: الفشل المالي.....13
- المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي.....13

الفصل الثاني التشخيص المالي

- المبحث الأول: التشخيص المالي للمؤسسة.....18
- المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي.....18
- المبحث الثاني: التشخيص المالي باستخدام أساليب التحليل المالي التقليدي.....22
- المطلب الأول: التحليل بالنسب المالية.....22
- المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.....28
- المطلب الثالث: التحليل المقارن، الأفقي، والعمودي.....32
- المبحث الثالث: التشخيص المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديث.....32
- المطلب الأول: أهداف التحليل المالي الحديث.....33
- المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية والرياضية.....33
- المطلب الثاني: نماذج التحليل المالي الحديث.....35

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية

41	المبحث الأول: تقديم مؤسسة بريد الجزائر.....
41	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.....
41	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر.....
43	المطلب الثالث: أقسام بريد الجزائر.....
44	المبحث الثاني: التحليل المالي لشركة بريد الجزائر.....
44	المطلب الأول: الميزانية الوظيفية لشركة بريد الجزائر.....
45	المطلب الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة.....
48	المطلب الثالث: حساب نسب الهيكلية المالية.....
50	المطلب الرابع: حساب نسب المردودية.....
53	المطلب الخامس: حساب نسب دوران الأصول.....
	خاتمة.....
	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....
	الملخص.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12	أنواع التحليل المالي	01
14	مفاهيم الفشل المالي	02
23	نسب السيولة	03
25	التشخيص عن طريق نسب المردودية	04
26	نسب النشاط	05
38	تفسير قيمة Z النموذج Sherrod	06
45	الميزانية المختصرة لسنة 2023	07
45	الميزانية المختصرة لسنة 2024	08
50	تحليل المردودية المالية لسنتي 2024-2023	09
51	جدول رقم: 10 تحليل المردودية الاقتصادية الاجمالية لسنتي 2024-2023	10
51	تحليل المردودية الاقتصادية الصافية 2024-2023	11
52	تحليل نسبة مردودية الاستغلال لسنة 2024-2023	12
53	تحليل نسبة دوران الأصول لسنتي 2024-2023	13

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
20	مراحل التشخيص المالي	01
28	مؤشرات الأداء المالي	02
42	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر	03

قائمة الاختصارات

المعنى	الاختصار
رأس المال العامل	FRNG
احتياج رأس المال العامل	BFR
الخزينة الصافية	TN
نسبة التمويل	RS
أصول متداولة للاستغلال	أ.م. للا
أصول متداولة خارج الاستغلال	أ.م.خ. للا
خصوم متداولة للاستغلال	خ.م. للا
خصوم متداولة خارج الاستغلال	خ.م.خ. للا

المقدمة

مقدمة

تشهد المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث تحولات عميقة وتحديات متزايدة نتيجة للتغيرات المتسارعة التي تطبع البيئة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي. فقد أصبحت هذه البيئة أكثر تعقيدا وتقلبا بفعل عوامل متعددة، من أبرزها: التذبذبات الحادة في الأسواق المالية، التغير المستمر في السياسات المالية والنقدية، التقدم التكنولوجي المتسارع، إضافة إلى اشتداد حدة المنافسة نتيجة الانفتاح الاقتصادي والعولمة. هذه العوامل مجتمعة تفرض على المؤسسات ضرورة التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف السريع، بما يضمن تحقيق التوازن المالي والاستقرار والاستمرارية في السوق.

ضمن هذا السياق، يبرز التحليل المالي كأداة حيوية تمكن المؤسسة من فهم وضعيتها المالية بدقة، من خلال تقييم أدائها، واكتشاف نقاط القوة والضعف، والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية. ومع تطور العلوم المالية وتزايد حجم البيانات وتعقيد العمليات، لم يعد التحليل المالي التقليدي كافيا لتوفير نظرة شاملة ومعقدة عن الوضع المالي للمؤسسة. وهنا ظهرت الحاجة إلى ما يعرف بـ التحليل المالي الحديث، والذي يعتمد على مقاربات وأدوات متقدمة، لتوفير معلومات دقيقة وذات بعد استراتيجي تسهم في تحسين نوعية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

إشكالية الدراسة

إلى أي مدى تساهم أساليب التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بشكل فعال ودقيق

الأسئلة الفرعية

1. كيف يمكن لهذه الأدوات أن تساعد في التنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية؟
2. ما هو أثر تطبيق هذه الأساليب على جودة القرارات المالية والإدارية داخل المؤسسة؟

فرضيات الدراسة

- للتعامل مع الإشكالية المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:
1. يساهم التحليل المالي الحديث في تقديم تشخيص أكثر دقة للوضعية المالية للمؤسسة مقارنة بالتحليل التقليدي.
 3. استخدام أدوات حديثة في التحليل المالي يعزز من قدرة المؤسسة على التنبؤ بالمخاطر المالية وتفايدها.
 4. توجد علاقة طردية بين فعالية أدوات التحليل المالي الحديث وجودة القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع حساس يمس جوهر عمل المؤسسات الاقتصادية، وهو التشخيص المالي. كما أنها تحاول ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، مما يمكن من تقديم قيمة مضافة لكل من الأكاديميين والممارسين على حد سواء. فهي توفر مرجعا علميا مفيدا يساعد متخذي القرار داخل المؤسسات على تبني مناهج تحليل مالي أكثر فعالية وحداثة، ما يعزز من فرص نجاح المؤسسة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار والاضطراب.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:
1. التعرف على المفاهيم العامة للتحليل المالي، مع التركيز على الأساليب الحديثة المعتمدة في هذا المجال.
 2. تسليط الضوء على أهمية التحليل المالي الحديث في بيئة المؤسسات الحديثة.
 3. تحليل مدى فعالية هذه الأساليب في تحسين جودة التشخيص المالي.
 4. القيام بتطبيق عملي على مؤسسة اقتصادية جزائرية لتشخيص وضعيتها المالية من خلال أدوات التحليل المالي الحديث، وتقديم مقترحات عملية لتحسين أدائها.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة عددًا من الصعوبات التي أثرت جزئيًا على وتيرة إنجازها، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. صعوبة الحصول على البيانات المالية الدقيقة والكاملة لمؤسسة بريد الجزائر، نظرا لغياب الشفافية الكاملة في نشر التقارير المالية التفصيلية، وهو ما تطلب البحث في مصادر ثانوية والاعتماد على بيانات جزئية متاحة.
2. عدم تجانس المعلومات المحاسبية المتوفرة، سواء من حيث الشكل أو طريقة العرض، ما تطلب وقتًا وجهدا إضافيا في تنظيمها وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للتحليل والمقارنة.
3. القيود الزمنية المرتبطة بالإطار الزمني لإنجاز البحث، والتي لم تسمح بتوسيع مجال الدراسة أو مقارنة نتائج المؤسسة بأداء مؤسسات مماثلة في القطاع.
4. قلة الدراسات السابقة التطبيقية حول مؤسسة بريد الجزائر، وهو ما حد من فرص المقارنة المرجعية أو الاستفادة من نتائج مماثلة في السياق المحلي.

منهجية البحث

- من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على
1. الجانب النظري: لعرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحليل المالي الحديث.
 2. الجانب التطبيقي: من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية، وتحليل وضعيتها المالية باستخدام أدوات تحليلية حديثة. وقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي الحديث، وذلك لتقديم تشخيص دقيق وشامل للحالة المدروسة.

الفصل الأول

يعد التحليل المالي أداة أساسية لفهم واقع المؤسسة المالي وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول التحليل المالي من حيث المفهوم، الأسس، الأدوات، وأهميته في عملية اتخاذ القرار. كما يسلط الضوء على المعلومات المالية كمصدر رئيسي للتحليل، إلى جانب التطرق إلى أنواع التحليل المالي ونتائجه. ويختتم الفصل بدراسة الفشل المالي كمؤشر حاسم على نتائج الخلل في الأداء المالي للمؤسسات، مع استعراض أسبابه ومراحله.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

يعد التحليل المالي اداة اساسية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. تزداد اهميته في ظل التحديات والمنافسة، حيث يمكن من تشخيص الاداء المالي وكشف نقاط القوة والضعف وقياس القدرة على الاستمرار. يتناول هذا المبحث المبادئ النظرية للتحليل المالي، اهدافه، مصادر بياناته، واهم ادواته، تمهيدا لفهم أعمق لجوانبه التطبيقية ودوره في تشخيص الحالة المالية للمؤسسات.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

في ظل التعقيدات المتزايدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية، برزت الحاجة إلى أدوات علمية قادرة على تفسير الأوضاع المالية للمؤسسات بموضوعية ودقة. ويعد التحليل المالي أحد أبرز هذه الأدوات، حيث يوفر قاعدة معرفية تساعد مختلف الأطراف المعنية على فهم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة. وانطلاقاً من أهمية هذا الدور، بات من الضروري التأسيس لمفهوم واضح وشامل لهذا التحليل باعتباره مدخلاً أساسياً لفهم الوضع المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

1. يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمؤسسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية¹:
 - أ. هل أن الموجودات "الأصول" تستعمل في المجالات المرهبة؟
 - ب. هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل؟
 - ت. هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات المؤسسة في الأجل القصير؟
2. كما يعرف على أنه: عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عمليا بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها².
3. كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة³.

¹ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 19 - 20.

² - نعيم نمر داوود، "التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 09.

³ - منير شاكر محمد و آخرون، "التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 12

الفرع الثاني: أساليب تطور التحليل المالي

شهد التحليل المالي تطوراً ملحوظاً نتيجة عدة عوامل، من أبرزها تحول الشركات من الشكل التقليدي كشرركات فردية وشركات أشخاص إلى شركات مساهمة وشركات أموال، وهو ما رافقه توسع كبير في نشاطات المنشآت وتنوعها سواء كان هذا التوسع عمودياً من خلال تعميق الأنشطة، أو أفقياً عبر التوسع في الاستثمارات أو من خلال عمليات الاندماج مع شركات أخرى. وقد استدعى هذا النمو والتطور المستمر في البيئة الاقتصادية أن يتطور التحليل المالي بما يتناسب مع حجم وتعقيد هذه المنشآت، كما أن التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية أدت بدورها إلى ظهور أنماط جديدة من التحليل المالي تتلاءم مع هذه المستجدات، وتساهم في خدمتها بشكل أكثر فعالية. فكل جانب من هذه الجوانب يتطلب نوعاً خاصاً من التحليل يتماشى مع خصائصه واحتياجاته وأخيراً، فقد كان للتطور الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دور كبير في تعزيز التحليل المالي، ومنحه خصائص متقدمة تتناغم مع تطورات العصر ومتطلباته¹.

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في الدور الحيوي الذي يلعبه في دعم مختلف الجوانب الإدارية والمالية داخل المؤسسة، إذ يُعد أداة ضرورية لفهم الوضع المالي العام واتخاذ قرارات مدروسة. ومن أبرز جوانب هذه الأهمية²:

- أ. تحديد مدى كفاءة الإدارة، سواء في جمع الأموال وتوفير التمويل اللازم، أو في كيفية توظيف هذه الموارد وتشغيلها بالشكل الأمثل بما يحقق العوائد المرجوة.
- ب. توفير مؤشرات كمية وموضوعية تبيّن مدى فعالية السياسات المتبعة داخل الشركة، ومدى قدرتها على النمو والتوسع في المستقبل.
- ت. التحقق من كفاءة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، ومدى انسجامه مع الأهداف العامة والإستراتيجية المرسومة.
- ث. دعم عملية التخطيط المالي، من خلال تقديم بيانات تحليلية تساعد على وضع خطط مستقبلية واقعية تتماشى مع إمكانيات المؤسسة وتوجهاتها.
- ج. تقديم تقييم شامل لأداء الإدارة، ما يسمح بالحكم على مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق الأهداف المسطرة خلال فترات زمنية محددة.
- ح. إبراز المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، بعيداً عن الأرقام الظاهرة فقط في القوائم المالية، وذلك من خلال تحليل معمق يبيّن الوضعية بدقة.
- خ. تهيئة قاعدة صلبة لاتخاذ القرارات، سواء كانت تتعلق بالاستثمار، أو التمويل، أو إعادة هيكلة الموارد، مما يُمكن الإدارة من التصرف في الوقت المناسب وبالطريقة الأنسب.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي

يعد التحليل المالي أداة تساهم في تحقيق جملة من الأهداف تخدم عدة أطراف لاتخاذ قرارات مالية رشيدة

¹- عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، "الإدارة المالية"، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 47

²- فهمي مصطفى الشيخ "التحليل المالي" SME FINANCIAL، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 3.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

تتعدد الأهداف التي يسعى إليها تقييم الأداء المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، وتختلف باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إليه، لكن يمكن تلخيص أبرز هذه الأهداف فيما يلي¹:

- أ. يُستخدم تقييم الأداء المالي كوسيلة مهمة تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر وعياً، حيث يُمكنهم من توجيه استثماراتهم نحو الشركات التي تُظهر نتائج قوية ومؤشرات مالية إيجابية مقارنة بغيرها، مما يعكس نجاحها واستقرارها.
- ب. من جهة أخرى، يُعد هذا التقييم محفزاً داخلياً للعاملين والإدارة، لأنه يُظهر نتائج الأداء بشكل واضح، ويدفع الجميع إلى بذل مجهود أكبر لتحسين المؤشرات المالية وتحقيق نتائج أفضل مما سبق.
- ت. كما يوفر هذا التقييم نظرة دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، سواء تعلق الأمر بالصورة الكاملة للأداء أو بجزء محدد مثل أداء الأسهم في السوق خلال فترة زمنية محددة. إلى جانب ذلك، يُستخدم لتقييم الشركة من عدة جوانب مختلفة، وهو ما يساعد أصحاب المصلحة، كالمستثمرين والممولين، على فهم نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، والاستفادة من تلك البيانات في اتخاذ قرارات مالية أكثر فاعلية.
- ث. أيضاً، يتيح هذا التقييم معرفة مدى استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة، وهل يتم استغلالها بالشكل الأمثل وفق الأهداف المحددة، أم أن هناك خللاً في التوزيع أو الاستغلال.
- ج. من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة، يساعد التقييم المالي في تجنب المشاكل المستقبلية الناتجة عن سوء التسيير، إذ يُمكن من التدخل المبكر قبل أن تتحول الفجوات إلى أزمات.
- ح. كما يُسهم في الكشف عن أماكن الخلل في الأداء أو النشاط المالي، وتحليل الأسباب التي أدت إلى ذلك، بهدف اقتراح حلول عملية لتصحيح المسار وتحسين النتائج.
- خ. يمكن المؤسسة من تشخيص الجوانب التي تتطلب تعديلاً أو تدخلاً، وتوجيه الجهود نحو معالجتها بما يخدم استقرار المؤسسة وتطورها المستقبلي.

كما يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى هدفين أساسيين كالآتي²:

1- الأهداف الداخلية:

تشمل الأهداف الداخلية للتحليل المالي مجموعة من الغايات التي تساعد إدارة المؤسسة في تحسين الأداء المالي وضبط التسيير، من بينها:

- أ. البحث عن شروط التوازن المالي من خلال قياس مدى مردودية الأموال المستثمرة في المؤسسة.
- ب. تشخيص المركز المالي بدقة والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، خصوصاً تلك المرتبطة بالمدىونية.
- ت. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المعتمدة خلال الفترة محل الدراسة، والحكم على مدى صلاحيتها وكفاءتها.
- ث. تحديد حجم الاحتياجات المالية التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق أهدافها التشغيلية والاستثمارية.
- ج. الحكم على كفاءة الإدارة من خلال نتائج الأداء المالي والقرارات المتخذة.

¹- خفري خبضر، بورنيسة مريم، "دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، دراسات اقتصادية، العدد 27، 2017.

²- منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات"، مرجع مذكور سابقاً، ص 32.

- ح. التعرف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بعيدًا عن المؤشرات الظاهرية، اعتمادًا على التحليل العميق للبيانات المالية.
- خ. تحليل السياسات المالية المتبعة عبر دراسة تفصيلية للقوائم المالية، بهدف تفسير الأسباب التي أفرزت النتائج الحالية، مما يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف.
- د. تنظيم المعلومات وتوظيفها في الرقابة العامة على نشاط المؤسسة، وكذلك استخدامها كأساس للتوقعات المستقبلية، مثل إعداد الميزانيات التقديرية وخطط الاستثمار.
- ذ. توفير قاعدة معلومات دقيقة وموثوقة لدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، خاصة القرارات المتعلقة بالاستثمار، واختيار أنسب وسائل التمويل، وتحديد سياسات القروض، وتوزيع الأرباح، أو حتى تعديل هيكل رأس المال.

2/ الأهداف الخارجية

- أما على المستوى الخارجي، فإن التحليل المالي يخدم عدة جهات متعاملة مع المؤسسة، منها:
- أ. البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد عليه كمرجع أساسي في اتخاذ قرارات الإقراض، حيث تطلب تقارير دقيقة حول السيولة وقدرة المؤسسة على السداد.
- ب. مقارنة أداء المؤسسة مع نظيراتها في نفس القطاع، بغرض تقييم موقعها التنافسي وتحديد نقاط تميزها أو ضعفها.
- ت. تقييم مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة، ما يساعد المستثمرين المحتملين في اتخاذ قرارات مبنية على مؤشرات دقيقة.
- ث. تقدير النتائج المالية التي يتم على أساسها تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- ج. قياس قدرة المؤسسة على خدمة ديونها الحالية، ومعرفة مدى قدرتها على الحصول على تمويلات إضافية مستقبلاً.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى طرفين أساسيين داخلي وخارجي¹:

1/ الأطراف الداخلية

- ويمكن تلخيصهم في عنصرين أساسيين:
1. إدارة المؤسسة: يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، إضافة إلى كسب ثقة أصحاب المصالح المختلفة. كما تُمكن نتائج التحليل الإدارة من تقييم موقعها الاستراتيجي واتخاذ قرارات أكثر فاعلية.
 2. المالكون والمساهمون: في ظل فصل الملكية عن الإدارة، خاصة في الشركات المساهمة الكبرى، تكتسب نتائج التحليل المالي أهمية كبيرة، إذ تُمكن المالكين والمساهمين من تقييم مدى قدرة الإدارة على تحقيق مصالحهم ضمن إطار يهدف إلى تعظيم ثروتهم.

¹ - نعيم نمر داوود، "التحليل المالي دراسة نظريه تطبيقية"، مرجع مذكور سابقاً، ص ص 14-15.

2/ الأطراف الخارجية

ومنهم:

1. **المستثمرون:** يستفيد المستثمرون من نتائج التحليل المالي من خلال تقييم قدرة الإدارة على تحقيق الإيرادات، وتحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح، وكذلك حجم الأرباح الموزعة.
2. **الدائنون:** يركز الدائنون على قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد القروض في مواعيد استحقاقها، بالإضافة إلى كيفية استخدام تلك الأموال من قبل المؤسسة.
3. **الموردون:** يُقدم الموردون خدماتهم أو بضائعهم للمؤسسة على أمل استلام مستحقاتهم خلال نفس السنة المالية غالبًا، لذلك يهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وبقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.
4. **هيئة الأوراق المالية:** تهتم بالحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، والتأكد من مدى التزامها بالشفافية والإفصاح، مما يُسهم في تعزيز كفاءة السوق المالية.
5. **الغرف التجارية والصناعية:** تسعى للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في دعم مؤشرات الاقتصاد الوطني وتفعيلها.
6. **الهيئات الضريبية:** تعتمد على نتائج التحليل المالي لتطبيق التشريعات الضريبية بشكل عادل وفعال.

الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض نذكر منها¹:

1. **تحليل تقييم الأداء:** تُعد أدوات التحليل المالي من الوسائل المثالية لتقييم أداء المؤسسة، لما لها من قدرة على قياس ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، إلى جانب تحليل اتجاهات النمو لديها. كما يُستخدم هذا التحليل لمقارنة أداء المؤسسة بمؤسسات أخرى سواء كانت في نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة.
2. **التخطيط:** تُعد عملية التخطيط المستقبلي ضرورة أساسية لكل مؤسسة، خاصة في ظل التعقيدات المتزايدة التي تشهدها الأسواق من حيث تنوع السلع والخدمات. وتتمثل عملية التخطيط في وضع تصور للأداء المستقبلي بالاعتماد على الأداء السابق. وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورًا محوريًا، سواء من حيث تقييم الأداء السابق أو تقدير الأداء المتوقع.
3. **التحليل الائتماني:** يُستخدم التحليل الائتماني من قبل المقرضين بهدف التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تواجههم عند التعامل مع المقترض، وتقييم هذه المخاطر لاتخاذ قرارات مناسبة بشأن منح الائتمان. وتُوفر أدوات التحليل المالي، إلى جانب أدوات أخرى، إطارًا فعالًا يُمكن المحلل من اكتشاف المخاطر المالية، شريطة إجراء تحليل دقيق للقوائم المالية وقراءة صحيحة للنتائج المستخلصة.
4. **التحليل الاستثماري:** يعد تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وسندات القرض أحد أبرز التطبيقات العملية للتحليل المالي. ويكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين (سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات) إذ يركزون على مدى سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأدوات الاستثمارية فقط، بل تمتد لتشمل تقييم كفاءة المؤسسة الإدارية والمالية واستثماراتها في مختلف المجالات.
5. **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن عمليات الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية جديدة من خلال انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، ما يؤدي إلى زوال الشخصية القانونية لكل من المؤسستين أو

إحداهما. وتُستخدم أدوات التحليل المالي لتقييم مدى جدوى هذه العمليات، ومدى قدرة الكيان الجديد على تحقيق قيمة مضافة.

المبحث الثاني: المعلومات المالية

تعد المعلومات المالية عنصراً أساسياً في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة وخارجها، حيث تشكل القاعدة التي يستند إليها مختلف المتعاملين لتقييم الأداء المالي وتشخيص الوضعية الاقتصادية. وفي ظل تزايد الحاجة إلى الشفافية والدقة، أصبحت نوعية المعلومات المالية ومصادرها ومصداقيتها من العوامل الحاسمة في تحليل البيانات المالية واستخلاص المؤشرات ذات الدلالة. ومن هنا تبرز أهمية هذا المبحث الذي يمهد لفهم طبيعة هذه المعلومات ودورها في بناء تصور شامل عن الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية

تعد المعرفة الدقيقة بمفهوم المعلومات المالية ضرورية لفهم طبيعتها واستخداماتها في السياق المحاسبي والتحليلي. فالمعلومات المالية تمثل الأداة التي تنقل الواقع الاقتصادي للمؤسسة في شكل قابل للقياس والتفسير، مما يجعل تحديد مفهومها خطوة أساسية لبناء تحليل مالي موضوعي وفعال.

الفرع الأول: تعريف المعلومات المالية

للمعلومات المالية عدة تعاريف نذكر منها:

1. تعد المعلومات المالية جزءاً من المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي، وتشمل بيانات تصف الوضع التشغيلي والمالي والانتمائي والاقتصادي للمنظمة الاقتصادية، سواء أكان مصدرها داخلياً أم خارجياً. ومن خلال استعراض التعريفات المختلفة للمعلومات المالية، يتضح أن معظمها يجمع على أن المعلومات هي في الأصل بيانات تمت معالجتها لتأخذ شكلها الحالي، بحيث تتمتع بقيمة معرفية عالية تُعزز من قدرة متخذ القرار وتؤثر في قراراته، كما تُسهم في تقليص درجة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل. وهذا ينعكس إيجاباً على دقة وصحة القرارات المتخذة، وبالتالي على كفاءة المنظمة وقدرتها التنافسية¹.
2. تعرف المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستخدام محدد يخدم عملية اتخاذ القرار، أي أنها بيانات اكتسبت قيمة بعد أن خضعت لعمليات التحليل أو التفسير أو التجميع في شكل يحمل دلالة ومعنى. وتمتاز المعلومات بكونها قابلة للتداول والتسجيل والنشر والتوزيع، سواء في صور رسمية أو غير رسمية، أو بأي شكل كان. وبهذا المعنى، تُعدّ المعلومات ذات دلالة واضحة ومعنى محدد، مما يجعلها أداة فعّالة في دعم متخذ القرار وتقليل درجة الغموض وعدم اليقين في البيئة المحيطة².

¹- شرفي خلود، شعبي سباح، "نظم المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري، عين تيموشنت"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، 2021/2022 ص 15.

²- نفس المرجع السابق، ص 15.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المالية

من أجل الاستفادة من المعلومات المالي في التحليل واتخاذ القرارات، يجب أن تتصف بعدة خصائص، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أ. **خاصية الملاءمة:** تعد الملاءمة إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المالية، وهي تعبر عن مدى قدرة المعلومات على دعم عملية اتخاذ القرار، وذلك إما من خلال تقليل درجة عدم اليقين لدى متخذي القرار، أو من خلال تعزيز معرفتهم بالموقف أو الظرف الذي يتخذ القرار بشأنه¹.

ب. **قابلية الفهم (الوضوح):** تشير قابلية الفهم إلى عرض وتصنيف المعلومات المالية بشكل واضح ودقيق، بما يساعد المستخدمين على استيعابها، واستعدادهم لبذل الجهد اللازم لتحليل المعلومات المقدمة في التقارير المالية².

ت. **التمثيل الصادق:** تحقق المعلومة هذه الخاصية يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر التي تريد التعبير عنها، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تمتاز بثلاث خصائص (أن تكون كاملة، خالية من الأخطاء، موضوعية)³.

ث. **الوقت المناسب:** تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متاحة في الوقت الذي يمكن أن تؤثر فيه على القرار. فالمعلومات المالية تفقد قيمتها بسرعة في بيئة الأعمال المتغيرة، إذ تُستخدم بيانات الماضي في التنبؤ بالمستقبل، لكن مع مرور الوقت تصبح أقل فائدة لاتخاذ القرارات عندما يتحول المستقبل إلى واقع⁴.

الفرع الثالث: تعريف نظام المعلومات المالية

قدمت عدة تعاريف لنظام المعلومات المالية نذكر منها:

1. تعرف المعلومات بصفة عامة على أنها البيانات التي خضعت لعملية معالجة منظمة، بحيث تكتسب معنى كاملاً وذا دلالة بالنسبة لمستخدم معين، مما يمكنه من اتخاذ قرارات متنوعة، سواء كانت تتعلق بالوقت الحالي أو تمس تطورات مستقبلية. وفي حال ارتباط هذه المعلومات بأوضاع القطاع المالي، فإنها تُصنف تحت مسمى المعلومات المالية، والتي ينبغي أن تتضمن بدورها جميع البيانات الكمية والوصفية، لما لها من دور محوري في دعم التحليل المالي، وتقديم صورة واضحة عن الحالة الاقتصادية للمؤسسة⁵.

¹- عاشور، عصفى سيد أحمد، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 11.

²- الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، عام 1990، ص 196.

³- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص 10.

⁴- جرد نور الدين، آيت محمد مراد، "قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، العدد 1، 2019.

⁵- فارس هباش، ريمة مناع، "أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2018.

2. يُعتبر هذا المكوّن جزءاً أساسياً ومحورياً من نظام المعلومات الإداري المعتمد في الوحدة الاقتصادية ضمن مجال الأعمال، حيث يعنى بمعالجة البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مالية ذات دلالة، تسهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بما يدعم عملية اتخاذ القرار المالي ويوفر رؤية واضحة للوضعية الاقتصادية للمؤسسة¹.

الفرع الرابع: مصادر المعلومات المالية

هناك مصدرين أساسيين للمعلومات المالية وهما المصادر الداخلية والخارجية²:

أولاً/ المصادر الداخلية

تشمل المصادر الداخلية مجموعة من البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية التي تُستخدم في تحليل الوضع المالي للمؤسسة. وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أولاً: القوائم المالية:

وهي تقارير محاسبية أساسية تُعد في نهاية كل فترة مالية، وتشمل:

أ. قائمة المركز المالي.

ب. قائمة الدخل.

ت. قائمة التدفقات النقدية.

تعد هذه القوائم أداة أساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

إلى جانب القوائم المالية، هناك مجموعة من التقارير والبيانات الإضافية التي تعزز من دقة التحليل

المالي، مثل:

أ. تقرير مدقق الحسابات الخارجي

ب. التقرير الختامي المقدم لأعضاء مجلس الإدارة

ت. التقارير المالية الداخلية المعدة لأغراض إدارية.

ث. بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

وهي معلومات تكميلية توضح بشكل أدق مكونات القوائم المالية، وتُستخدم لتحسين جودة التحليل في الجوانب التالية:

أ. الأصول:

وتشمل:

أ. **المخزون:** طرق التقييم، أسلوب تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الراكدة، متوسط المخزون.

ب. **الأصول الثابتة:** قيمتها السوقية، والحقوق أو الرهون القائمة عليها.

ت. **الأرصدة البنكية:** تحديد ما إذا كانت هناك أرصدة مقيدة أو مجمدة.

ث. **الأوراق المالية:** مدى سهولة بيعها، وهل عليها حقوق رهن.

ج. **المديون:** فترة الائتمان الممنوحة، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وطريقة احتسابه، ومتوسط فترة التحصيل.

¹ - عبد الفتاح صحن، "المبادئ الحسابية بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 81

² - شيماء عيفة، نوال قواسمية، "دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة سبدار الحجار عنابة"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، 2023/2024 ص ص: 12-13.

ب. الخصوم:

وتنقسم إلى:

- أ. **الخصوم طويلة الأجل:** تواريخ استحقاقها، والحقوق المتعلقة بها على الأصول.
- ب. **الخصوم قصيرة الأجل:** شروط الائتمان الممنوح للمؤسسة.
- ت. **التكاليف:** كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها على الأنشطة المختلفة.
- ث. **الإيرادات:** أنواعها وتقسيمها.

ثانيا/ المصادر الخارجية

- وتعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:
- أ. بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية
 - ب. البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة
 - ت. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي
 - ث. المراسلات مع العملاء والمجهزين، وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون.
 - ج. مكاتب استشارية.

المطلب الثاني: التحليل المالي مبادئه، نتائجه، وأنواعه

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ التي تمنحه الطابع العلمي والموضوعي، وتجعله أداة فعالة في تشخيص الوضع المالي واتخاذ القرارات. كما أن نتائجه تعكس صورة المؤسسة من زوايا مختلفة، وفق الأهداف المرجوة من التحليل. وتعدد أنواعه بتعدد المستخدمين والأغراض، مما يعكس مرونة هذا الأسلوب وقدرته على التكيف مع مختلف السياقات المالية.

الفرع الأول: مبادئ التحليل المالي

تحكم منهجية التحليل المالي بعض الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي وتتمثل في جملة من المبادئ¹:

1/ المبادئ الرئيسية للتحليل المالي

- أ. تحديد الهدف الأساسي الذي يسعى المحلل إلى تحقيقه من خلال عملية التحليل.
- ب. صياغة مجموعة من الأسئلة الدقيقة، بحيث تكون الإجابة عنها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد.
- ت. اختيار الأداة والأسلوب الأنسب للتحليل، بما يتوافق مع طبيعة المشكلة أو القضية قيد الدراسة.
- ث. توظيف المعلومات والمؤشرات المتوفرة لدى المحلل من أجل اتخاذ القرار المناسب أو تنفيذ الإجراء المطلوب.

¹- عبد الوهاب نصر علي، "القياس والافصاح المحاسبي: وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية"، الدار الجامعية، مصر،

2/ المبادئ الثانوية للتحليل المالي

- أ. تحديد الفترة الزمنية التي سيتم تحليل القوائم المالية الخاصة بها.
- ب. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، مع إمكانية استخدام أكثر من معيار إذا تطلّب الأمر.
- ت. تحليل أسباب الانحرافات بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.
- ث. وضع التوصيات المناسبة بناء على نتائج التحليل، بما يخدم تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني/ نتائج التحليل المالي

- بعد استخدام أدوات التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة وإجراء جميع العمليات الحسابية والتفسيرات اللازمة، يتم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة، من بينها¹:
- أ. التحقق من المركز المالي للمؤسسة وتحديد المخاطر المالية المحتملة التي قد تواجهها.
 - ب. اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح أو تعديل رأس المال.
 - ت. اعتماد النتائج المتوصل إليها كأساس لوضع التقديرات والتوقعات المستقبلية.
 - ث. تقييم مدى احترام المؤسسة للتوازنات المالية، وإصدار أحكام بشأن كفاءتها المالية واستقرارها.

الفرع الثالث/ أنواع التحليل المالي

يمثل التحليل المالي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها المالي وفهم موقعها ضمن بيئة العمل الاقتصادية. نظراً لتعدد الأهداف واختلاف المستخدمين، تنوعت أساليب التحليل المالي وأنواعه لتلبية هذه الاحتياجات المتباينة، ما جعل من الضروري تصنيف هذه الأنواع بشكل واضح ومدروس. الجدول التالي يعرض تصنيفاً لأنواع التحليل المالي، موضحاً الخصائص المميزة لكل نوع والأهداف التي يحققها، مما يساعد على فهم أدوار كل نوع في عملية التحليل المالي. ومن خلال هذا التصنيف، يمكن تحديد النوع الأنسب لكل حالة، سواء كان التحليل موجهاً للإدارة الداخلية، أو المستثمرين، أو الدائنين، أو الجهات الرقابية، مما يعزز من فاعلية القرارات المالية واتخاذها بناءً على معطيات دقيقة وشاملة.

¹ - أيمن الشنطبي، عامر الشقر، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان، الأردن، 2004 ص 17.

جدول رقم 01: أنواع التحليل المالي

<p>يتم تنفيذ هذا العمل من قبل هيئة داخل المؤسسة، بهدف تقديم المعلومات اللازمة لمختلف المستويات الإدارية للقيام بالمهام الموكلة إليها.</p>	<p>تحليل داخلي</p>	<p>من حيث الجهة القائمة بالتحليل</p>
<p>يتم القيام به من طرف مجموعة من المحللين من جهات خارجية عن المؤسسة، بالاعتماد على الوضع المالي الظاهر للمؤسسة، غير أن الحصول على معلومات تفصيلية غالبًا ما يكون أمرًا صعبًا.</p>	<p>تحليل خارجي</p>	
<p>يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة السيولة المتوفرة على المدى القصير، بالإضافة إلى تحليل حجم رأس المال العامل.</p>	<p>تحليل قصير الأجل</p>	<p>من حيث فترة التحليل</p>
<p>يتناول هذا التحليل هيكل مصادر التمويل والاستخدامات على المدى الطويل.</p>	<p>تحليل طويل الأجل</p>	
<p>يعرف أيضا بالتحليل الساكن، لأنه يركز على تحليل القوائم المالية المُعدّة في تاريخ معين.</p>	<p>تحليل عمودي</p>	<p>من حيث الحركة</p>
<p>يعرف أيضا بالتحليل الديناميكي، حيث يقوم على مقارنة العناصر المأخوذة من القوائم المالية في تاريخ معين مع مثيلاتها في تواريخ سابقة، بهدف تتبع التغيرات والتطورات عبر الزمن.</p>	<p>تحليل أفقي</p>	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بعض المراجع.

المبحث الثالث: الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي من المشاكل الكبرى التي تواجه المؤسسات ويؤثر سلباً على استمراريتها وقدرتها على تحقيق اهدافها. يظهر الفشل المالي عند عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية مما يضعف الثقة بها. لذا فان فهم اسباب الفشل المالي واكتشاف علاماته المبكرة يساعد في تجنب المخاطر واتخاذ اجراءات تصحيحية مناسبة.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

يشير الفشل المالي إلى الحالة التي تعجز فيها المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى تدهور وضعها المالي وتشكل تهديداً لاستمراريتها. ويعكس الفشل المالي عدم قدرة المؤسسة على إدارة مواردها بشكل فعال، وغالباً ما يكون نتاجاً لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتمويلية التي تؤثر سلباً على أدائها المالي.

الفرع الأول: تعريف الفشل المالي

يعرف الفشل المالي على أنه عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته المستحقة تجاه الغير، حيث تكون قيمة الموجودات أقل من قيمة المطلوبات، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى الإفلاس. ومن المهم الإشارة إلى أن الوصول إلى حالة الفشل المالي لا يحدث بشكل مفاجئ، بل يكون نتيجة سلسلة من التراكمات والمضاعفات، تبدأ غالباً بمرحلة نقص السيولة. وإذا لم يتم التعامل مع هذه الحالة بجدية، فإنها تتفاقم تدريجياً، لتنتقل من وضع سيئ إلى أسوأ، إلى أن تبلغ مرحلة الفشل التام¹.

الفرع الثاني: مفاهيم مشابهة للفشل المالي

يقدم الجدول التالي عرضاً للمفاهيم المرتبطة بمفهوم الفشل المالي، مع توضيح الفروق والارتباطات بينها. يساعد هذا التصنيف على فهم السياقات المختلفة التي يُستخدم فيها كل مفهوم، مما يساهم في تفسير الظواهر المالية المرتبطة بالأزمات المالية للمؤسسات واتخاذ القرارات المناسبة حيالها

¹ - دخينية نور الهدى، "بؤادر الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل معالجته" دراسة حالة لمؤسسة الأنابيب ALFAPIPE بغرداية"، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2023-2024، ص ص 3-4.

الجدول رقم 2: مفاهيم الفشل المالي

الإفلاس المالي	التعثر المالي	العسر المالي
يحدث انحلال الشركة وتغيير شكلها القانوني عند انتهاء المدة المحددة في نظامها الأساسي، أو نتيجة خلاف بين المساهمين، مما يؤدي إلى بيع موجودات الشركة وتحويلها إلى نقد لسداد الالتزامات المترتبة عليها.	يعد التعثر المالي مرحلة مبكرة من مراحل الفشل المالي، ويمكن التعبير عنه بفترة زمنية تعاني فيها المؤسسة من صعوبة في سداد ديونها بكفاءة، على الرغم من امتلاكها لأصول ثابتة لا يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة نقدية تفي بالالتزامات قصيرة الأجل.	هو عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المترتبة عليها في مواعيدها المقررة. وهو نوعان: العسر المالي الفني، العسر المالي الحقيقي.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: نسرين شيخاوي، "نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة موقع إنتاج المدينة مؤسسة صيدال"، مذكرة الماستر، السنة الجامعية، 2019/2020، ص 53.

الفرع الثالث: مراحل الفشل المالي

يمر الفشل المالي بعدة مراحل يمكن هي¹:

1. **فترة النشوء:** لا يحدث التدهور المالي فجأة، بل تظهر مؤشرات مبكرة يمكن معالجتها، مثل انخفاض الطلب، ارتفاع التكاليف، تقادم الإنتاج، زيادة المنافسة، ونقص التسهيلات الائتمانية. وغالباً ما تبدأ بخسائر اقتصادية نتيجة انخفاض العائد على الأصول. واكتشاف المشكلة في هذه المرحلة يسمح بإعادة التخطيط بشكل أكثر فاعلية.
2. **عجز النقدي:** في هذه المرحلة، تعاني الشركة من ضعف في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الجارية بسبب نقص السيولة، رغم أن أصولها الملموسة تفوق التزاماتها. المشكلة تكمن في أن هذه الأصول غير قابلة للتحويل السريع إلى نقد، مع نقص في رأس المال العامل. وقد لا تكون هناك خسائر اقتصادية في هذه المرحلة، لكنها قد تستمر لفترة قصيرة أو عدة أشهر. ويمكن معالجتها عبر الحصول على تمويل قصير الأجل لتغطية الاحتياجات النقدية.
3. **الإعسار المالي:** هو انخفاض القدرة الإرادوية للمؤسسة إلى حد يجعلها غير قادرة على الوفاء بنفقاتها، خاصة أعباء الديون. في هذه الحالة، تُعتبر الشركة في وضع إعسار مالي، وتضطر لبيع سنداتھا بعائد مرتفع لجذب المستثمرين، نتيجة ضعف الثقة في استقرارها. كما تواجه صعوبة في الحصول على تمويل من القنوات التقليدية لتغطية التزاماتها المستحقة. عند هذه النقطة، قد تلجأ الإدارة إلى حلول مالية بديلة، لكن احتمالية استمرار المؤسسة تصبح ضعيفة ما لم تحصل على التمويل اللازم في الوقت المناسب.

¹ - فيصل كيوس، "دور النسب المالية في التحميل والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في والية ورقلة الفترة 2010-2014"، مذكرة ماستر، 2018/2017 ص ص 6-7.

4. **الاعسار الكلي:** تمثل هذه المرحلة النقطة الحرجة في حياة الشركة، حيث تعجز الإدارة عن الحصول على أي تمويل إضافي، وتنتهي جميع محاولات الإنقاذ. تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة، ما يؤدي إلى إعلان الفشل الكامل، والدخول في إجراءات الإفلاس وفقاً للخطوات القانونية المعتمدة.
5. **إعلان الإفلاس:** تحدث هذه المرحلة عند اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وهي تختلف عن مجرد الإخبار بالإفلاس، إذ تتضمن فعلياً البدء في تصفية الشركة. وتعد هذه المرحلة النهائية التي تؤكد وصول الشركة إلى الفشل الكامل.

الفرع الرابع أسباب الفشل المالي

تنقسم أسباب الفشل المالي إلى داخلية وخارجية¹:

1/ أسباب داخلية

أ. إدارية:

- غياب القادة الفعالين ووجود صراعات داخلية.
- ضعف الهيكل التنظيمي وعدم كفاءة الإدارة.
- ضعف الرقابة الداخلية.
- اختيار فرق عمل غير مؤهلة تفتقر للمرونة والتكيف.

ب. مالية:

- ضعف الهيكل المالي وارتفاع كلفة التمويل.
- تراكم الخسائر وقلة الأرباح بسبب المنافسة.
- تراكم الديون بشكل يؤثر سلباً على الأداء العام.

ج. تسويقية:

- اشتداد المنافسة في ظل انفتاح الأسواق.
- ضعف القدرة على التنبؤ بالمبيعات والأرباح.
- ارتفاع التكاليف التسويقية.

2/ أسباب خارجية

- التغيرات الاقتصادية المحيطة وصعوبة التوسع بسبب نقص التمويل.
- ارتفاع كلفة التمويل.
- تأثير العولمة وزيادة المنافسة الدولية.
- الكوارث الطبيعية غير المتوقعة.

¹ - بوداب محمد أمين، "فاعلية أدوات التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-"، مذكرة ماستر، ميلة، 2024/2023 ص 17.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل أربعة مباحث رئيسية، حيث تناول المبحث الأول مدخلا إلى التحليل المالي من حيث المفهوم، الأهداف، وأهميته في تقييم أداء المؤسسات. أما المبحث الثاني، فقد ركز على المعلومات المالية كمصدر رئيسي للتحليل، مشيرًا إلى خصائصها ومصادرها المختلفة. في المبحث الثالث، تم التطرق إلى مبادئ التحليل المالي وأنواعه ونتائجه، موضحًا الدور الحيوي الذي يلعبه التحليل في تقديم مؤشرات موضوعية لاتخاذ القرارات. بينما خُصص المبحث الرابع لدراسة **الفشل المالي**، حيث تم تعريفه، وشرح مراحلته المختلفة، من النشوء إلى إعلان الإفلاس، بالإضافة إلى تحليل أسبابه الداخلية والخارجية. وبالتالي، يعد هذا الفصل بمثابة قاعدة معرفية لفهم العلاقة بين التحليل المالي وصحة المؤسسة المالية، مما يمكن من الوقاية من الفشل واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

الفصل الثاني

يشكل التشخيص المالي خطوة أساسية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات، حيث يعتمد عليه في الكشف عن الاختلالات وتحديد مكامن القوة والضعف. وقد تطورت أدوات وأساليب التحليل المالي لتشمل منهجيات تقليدية تعتمد على النسب المالية، وأخرى حديثة تستند إلى النماذج الإحصائية والرياضية. يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض شامل لعملية التشخيص المالي، من خلال استعراض الأسس التقليدية والحديثة المعتمدة في هذا المجال، مع التركيز على مدى كفاءة هذه الأدوات في التنبؤ بالمخاطر المالية، لا سيما حالات التعثر أو الفشل المالي.

المبحث الأول: التشخيص المالي للمؤسسة

يمثل التشخيص المالي خطوة أساسية لفهم الوضعية العامة للمؤسسة من خلال تحليل ادائها المالي وتقييم قدرتها على الاستمرار وتحقيق اهدافها. ويعد هذا التشخيص اداة فعالة في كشف نقاط القوة والضعف، كما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معطيات واقعية. وفي ظل التغيرات السريعة في بيئة الاعمال، تزداد اهمية التشخيص المالي باعتباره وسيلة لتفادي المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي

يشير التشخيص المالي الى عملية تحليل منهجي تهدف الى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة مختلف البيانات المالية والمؤشرات المحاسبية. ويهدف هذا التشخيص الى تقديم صورة شاملة عن الاداء المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يساعد الادارة على اتخاذ قرارات مدروسة وتحسين كفاءة التسيير المالي. ويعد التشخيص المالي اداة استباقية تساعد على الوقاية من التعثر المالي وتعزيز فرص النمو والاستمرارية.

الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي لتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسات ومدى استدامتها وعوامل الخطر فيها، وللتشخيص المالي عدة تعاريف نذكر منها:

1. يهدف تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة إلى تشخيص الوضع المالي بدقة، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوز أوجه القصور وتعزيز الجوانب الإيجابية. ويتم ذلك بالاعتماد على أدوات تحليلية تشمل الخزينة، النتيجة، المؤشرات المالية، التمويل، الاستثمار، وتسيير المخاطر، ما يُمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات استراتيجية مالية فعّالة وتحقيق توازن مالي مستدام¹.
2. مجموعة من الأساليب الفنية والإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل².
3. ويعرف التشخيص المالي كذلك بأنه فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة الخاصة بالمؤسسة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية، بهدف تقديم معلومات تبيّن مدى تطور أدائها، والتنبؤ بنتائج نشاطها خلال الفترات المقبلة³.

الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تُساهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة، ومن أبرز هذه الأهداف⁴:

1- بوحسان ونام، "دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية قالمة"، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020، ص 9.

2- وليد الحياي، "الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

3- محمد الحافظ عيشوش، "دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية"، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 215.

4- طراد خوجه هشام، جميل حسين، "تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره"، بحث مقدم ضمن فعالي الملتقى الوطني للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه، سوق أهراس، 2012

1. **تحقيق النمو:** يسعى التشخيص المالي إلى دفع المؤسسة نحو تحقيق المستوى المطلوب من النمو، وذلك من خلال دراسة مصادر التمويل المتاحة، وتحليل سياسات الاستثمار، ورفع معدلات الربحية عبر تحسين كفاءة تخصيص الموارد.
2. **تحقيق التوازن المالي:** يتمثل التوازن في الحفاظ على هيكل مالي مستقر على المدى الطويل من خلال مراقبة دورة الاستثمار، وعلى المدى القصير عبر متابعة دورة الاستغلال. ويُعد التوازن مؤشراً مهماً على سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستمرارية.
3. **تحقيق المردودية:** يهتم التشخيص المالي بقياس مردودية المؤسسة من خلال بعدين أساسيين:
 - أ. **المردودية الاقتصادية:** وهي التي تعكس كفاءة المؤسسة في استخدام رأس مالها الاقتصادي لتحقيق نتائج تشغيلية مجدية.
 - ب. **المردودية المالية:** وتقيس مدى فعالية العائد المالي المحقق من التوظيفات والاستثمارات المالية، بما يساهم في تعزيز قيمة حقوق المساهمين.
4. **تحديد المخاطر المالية:** يعد الكشف عن المخاطر أحد أهم أهداف التشخيص المالي، حيث يُسهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي، مما يساعد الإدارة على وضع خطط لمواجهة التحديات المستقبلية، وتقليل أثر المتغيرات السلبية على استقرار المؤسسة.

الفرع الثالث: أنواع التشخيص المالي

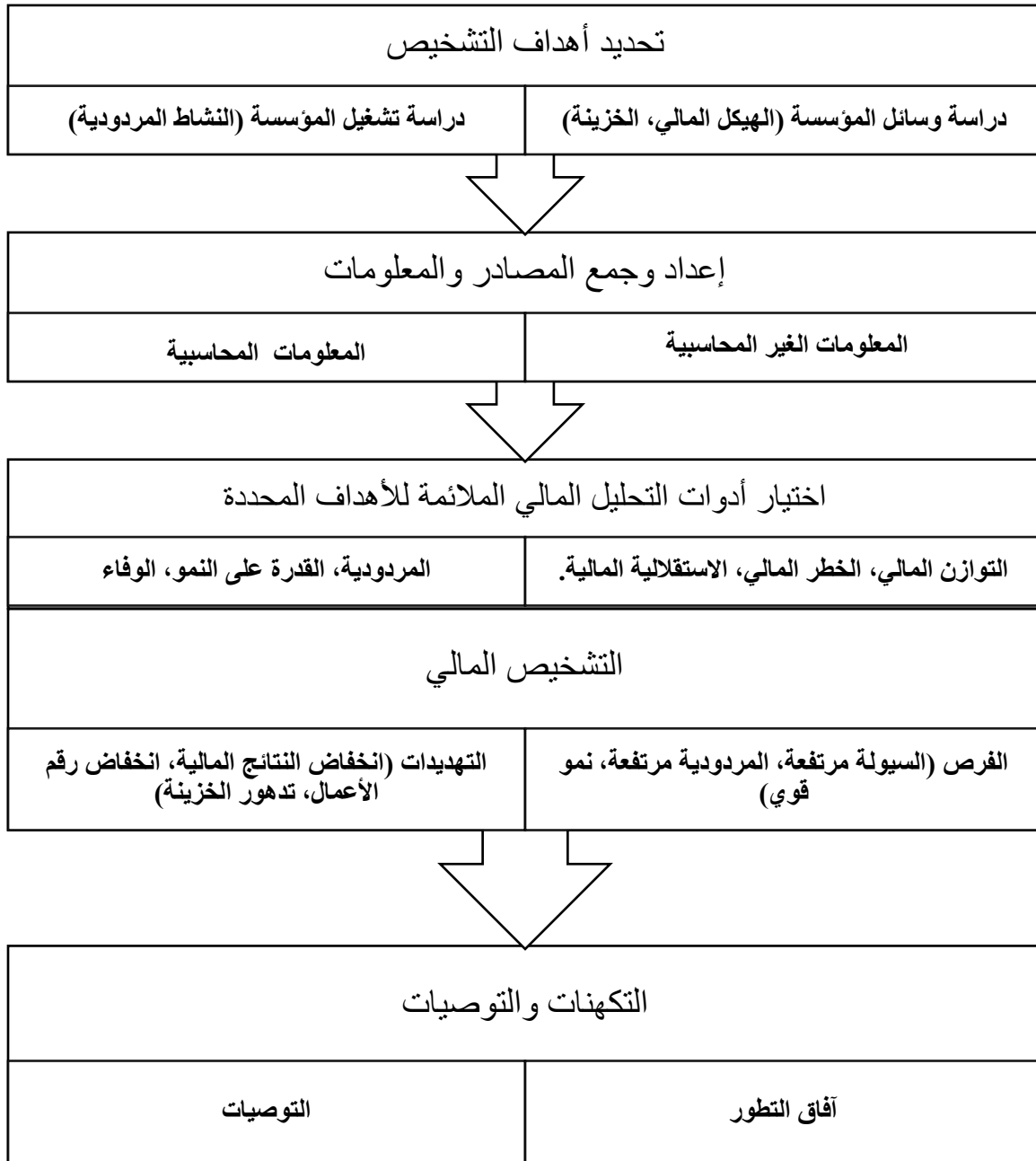
- يمكن أن يحدد نوع التشخيص المالي المراد العمل به حسب وظيفة معينة أو احتياجات معينة أو حجم معين، أنواع التشخيص المالي تكون كما يلي¹:
- أ- **التشخيص الوظيفي:** وهو العمل على فحص وظيفة أو وظائف معينة للمؤسسة (تجارية، تقنية...) بهدف استخلاص الاختلالات الوظيفية المتوقعة، ونقاط القوة والضعف للمؤسسة.
 - ب- **التشخيص الاستراتيجي:** وهو دراسة قدرة المؤسسة على المنافسة والتأقلم مع محيطها، يسمح هذا التشخيص بوضع استراتيجية مستقبلية للمؤسسة.
 - ت- **شخيص الهوية:** وهو تشخيص يعتمد على إبراز عناصر التسيير للمؤسسة مثل التنظيم والاتصال داخل المؤسسة.
 - ج- **التشخيص العام:** يمكن تعريف التشخيص العام على أنه فحص كلي للمؤسسة عن طريق نظرة استراتيجية، تحليل مختلف الوظائف، التوازن المالي، تقدير هوية المؤسسة.
 - ح- **التشخيص السريع:** هو تشخيص تستعمله المؤسسة كلما أحست بمضايقات وذلك في آجال جد قصيرة أي بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها وإعطاء النتائج، واتخاذ القرارات.
 - د- **التشخيص الاقتصادي:** يهتم بتسويق المنتج كسلعة، أو كمواد وسيطة أو كتجهيزات وأخيراً نوعية المنتج أمام المنافسة.

1- نور الدين وكال، الحاج خليفة، "التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، الحجم 1، رقم 1، 2016.

الفرع الرابع مراحل التشخيص المالي

يتوقف التشخيص المالي إلى عدة مراحل تتمثل في الشكل التالي

الشكل (1) مراحل التشخيص المالي



المصدر: من إعداد الطالبين.

الفرع الخامس: مقومات التشخيص المالي

- يمكن حصر المقومات الأساسية للتشخيص المالي فيما يلي¹:
- أ- مصداقية مصادر المعلومات وموضوعية المعلومات المستعملة في التحليل.
- ب- استخدام منهج علمي في التحليل يتناسب مع هدف التشخيص.

الفرع السادس: طرق التشخيص المالي

تتلخص طرق التشخيص المالي فيما يلي²:

- 1- التشخيص المالي التطوري:** قوم هذا النوع من التشخيص على المقارنة العمودية عبر الزمن، حيث يتم تحليل عدة دورات مالية متتالية، مما يسمح بتقدير الاتجاهات المالية وتقييم الوضعية المستقبلية للمؤسسة. ويتطلب هذا النوع من التشخيص توفر نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال، ويعتمد على ما يلي:
- أ- **تطور النشاط:** يعني هذا التشخيص برصد التغيرات في نشاط المؤسسة عبر الزمن، وذلك من خلال تحليل تطور رقم الأعمال، أو القيمة المضافة، أو مختلف النتائج المحاسبية، مع مراقبة هيكل التكاليف الذي يفترض أن يتماشى مع وتيرة نمو النشاط.
- ب- **تطور أصول المؤسسة:** يعد تطور أصول المؤسسة مؤشرا هامًا على مستوى نموها الداخلي والخارجي، باعتبار أن الأصول تمثل مجموع الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في نشاطها.
- ت- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، والمخزونات، وهي العناصر التي تُشكل الاحتياجات المالية للدورة التشغيلية. ويُعد تتبّع تطورها عبر الزمن ومقارنتها بنمو النشاط أمرًا ضروريًا لتقييم مستوى الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- ج- **تطور الهيكل المالي:** يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة، والمتمثلة أساسًا في الأموال الخاصة والديون. ويساهم تحليل هذا الهيكل في تقييم مستوى المديونية، والتمويل الذاتي، ومساهمة الشركاء.
- ح- **تطور المردودية:** وتمثل مؤشرًا رئيسيًا في قياس الأداء العام، لذلك فإن تتبّع تطور معدلات المردودية يشكل قاعدة أساسية في التشخيص المالي التطوري، ويتم ذلك من خلال تحليل نسب المردودية ودراسة أثر الرافعة المالية على النتائج.

2- التشخيص المالي المقارن: يركز التشخيص المالي المقارن على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة بمؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع، سواء كانت منافسة أو رائدة. ويتم هذا التشخيص من خلال استخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية، بهدف تقييم أداء المؤسسة وتحديد موقعها التنافسي داخل السوق.

3- التشخيص المالي المعياري: يعد امتدادًا للتشخيص المقارن، يتميز باعتماده على معدلات معيارية يتم تحديدها بناء على دراسات معمقة ودورية لقطاع معين، تعدها مكاتب دراسات متخصصة.

¹- كلثوم اليز، مولود حواس، " التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 3، 2013.

²- نور الدين وكال، الحاج خليفة، " التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة" مرجع مذكور سابقا

المبحث الثاني: التشخيص المالي باستخدام أساليب التحليل المالي التقليدي

يعرف التحليل المالي التقليدي بأنه عملية فحص وتقييم البيانات المالية التاريخية للمؤسسة باستخدام أدوات ومؤشرات تحليلية، بهدف التعرف على مركزها المالي، وكفاءتها في استخدام الموارد، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح وسداد الالتزامات.

المطلب الأول: التحليل بالنسب المالية

يعد التحليل بالنسب المالية أحد أهم الأدوات الكمية التي يعتمد عليها المحللون الماليون لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، حيث يُوفر هذا النوع من التحليل مؤشرات واضحة ودقيقة حول مدى كفاءة واستقرار وربحية المؤسسة من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية المختلفة. وتتبع أهمية هذا التحليل من قدرته على تبسيط البيانات المالية المعقدة وتحويلها إلى نسب ومعايير قابلة للمقارنة عبر الزمن أو مع مؤسسات مشابهة في نفس القطاع.

الفرع الأول: نسبة السيولة

يقصد بنسبة السيولة تلك المؤشرات التي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، وذلك من خلال ما تمتلكه من نقدية وأصول أخرى قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة). وتُعد نسب السيولة من الأدوات المهمة في تقييم السلامة المالية للمؤسسة، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1- صافية بومصباح، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، 2021،

الجدول رقم (3): نسب السيولة

النسبة	طريقة الحساب	التشخيص
نسبة التداول	الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة	تشخص النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر ايجابي على قدرة السداد في الأجل القصير.
نسبة التداول السريعة	الأصول المتداولة-المخزون / الالتزامات المتداولة	تشخص هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها إلى النقدية بحيث تستبعد المخزون لبطء تحوله إلى نقدية، وكذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما.
نسبة النقدية	الأصول المتداولة النقدية فقط/الالتزامات المتداولة	تشخص هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون وأوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما
صافي رأس المال العامل	الأصول المتداولة-الالتزامات المتداولة	تشخص هذه النسبة صافي رأس المال العامل فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة.

المصدر: تحليل القوائم المالية، نقلا عن

<https://accountinggate.com/arabic/management:accounting/ratio-analysis-of-financialstatements.html>, vu le : 14/04/2025

الفرع الثاني: نسبة المردودية

تتميز المردودية بتنوع العناصر الداخلة في حسابها، وكذلك بتعدد التقسيمات المستخدمة في معادلتها، نظراً للدلالة التي تقدمها كل نسبة ضمن هذه المعادلة. كما أن معنى كلمة "المردودية" يختلف باختلاف أصل المصطلح. فهناك من يرجع أصل كلمة "المردودية" إلى الأصل اللغوي المباشر للمصطلح الفرنسي "rentabilité"، والذي اشتق من كلمة "rente" التي تعني العائد أو الإيراد، أو من الفعل "rendre" والذي يعني "يعيد" أو "يرد". وهذا الفعل نفسه مشتق من مرادف له في كل من اللغة اللاتينية العامية "rendita"، واللاتينية الكلاسيكية "reddita"، وكلاهما يعني "المبلغ المعاد" أو "rendue somme" أي القيمة التي تم إرجاعها أو استردادها¹.

تعتبر هذه النسبة عن النتيجة المتحصل عليها مقارنة بالوسائل الموضوعة في عملية الاستغلال، أو هي تعبير عن الناتج المحقق من نشاط اقتصادي ينتج عنه سلعة أو خدمة. وتعد الربحية بمثابة الصيغة النهائية لعملية التبادل التي يظهر من خلالها الفائض الاقتصادي².

1- مردودية النشاط

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة. فهي تعتبر معياراً مهماً لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه الربحية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو تحقيق هامش تجاري. وبذلك، فهي تقدم معلومات تساعد تشخيص ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري أو الصناعي الذي تمارسه المؤسسة. ويعبر عن نشاط المؤسسة برقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن طبيعة النتائج التي تحققها المؤسسة تتم مقارنتها مع رقم الأعمال، باعتباره السبب في توليدها³. وتعطى بالعملية التالية: **نتيجة الاستغلال / نشاط الاستغلال**.

2- المردودية الاقتصادية

تمثل ربحية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة مؤشراً هاماً، دون أي تمييز في نوعية هذه الأموال سواء كانت خاصة أو أجنبية. ويمكن القول إنها تركز على عنصرين أساسيين: النتيجة الاقتصادية، ورؤوس الأموال المستثمرة (الأصل الاقتصادي)³. ويعبر عنها ب: **النتيجة الاقتصادية / رؤوس الأموال المستعملة**.

3- المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بقياس أداء أنشطة المؤسسة، حيث تدخل في مكوناتها جميع العناصر والتدفقات المالية. ويتم في هذا السياق الاعتماد على النتيجة الصافية المستخرجة من جدول حساب النتيجة، ورؤوس الأموال الخاصة المستخرجة من الميزانية⁴. ويعبر عن المردودية المالية من خلال العلاقة التالية: **المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة**.

¹ ناصر دادي عدون، يوسف مامش، "أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 1.

² Pierre Conso, Farouk Hamci, "gestion financière de l'entreprise", Paris, France, P 276.

³ محمد نعماني، "تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية" مذكرة ماستر، ورقة، 2013، ص 10

⁴ ناصر دادي عدون، يوسف مامش، مرجع مذكور ص 18

⁵ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،

يمثل الجدول التالي النسب المستعملة في التحليل والتشخيص المستهدف من خلال كل نسبة

الجدول 04: التشخيص عن طريق نسب المردودية

النسبة المستعملة في التحليل	العلاقة	التشخيص
المردودية الاقتصادية	النتيجة الاقتصادية / رؤوس الأموال المستعملة	تشخص هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تشخص هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية مستعملة من أموالها
المردودية النشاط	نتيجة الاستغلال / نشاط الاستغلال	تشخص هذه النسبة مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عدد من المراجع.

الفرع الثالث: نسبة النشاط

تستخدم نسب النشاط لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، حيث تُعد مؤشراً على كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة. فهي تقيس قدرة المنشأة على استغلال أصولها المختلفة في توليد الإيرادات، ومدى فاعلية استخدام تلك الأصول في العمليات التشغيلية، مما يساهم في الحكم على كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة!¹

يوضح الجدول التالي أهم نسب النشاط المالي التي تم اعتمادها في تحليل الوضع المالي للمؤسسة، مع تحديد صيغ حساب كل نسبة ودلالاتها التحليلية:

¹- محمد مطر "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي". الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 36.

الجدول 05: نسب النشاط

النسبة	طريقة الحساب	التشخيص
معدل دوران الحسابات المدينة مدة التحصيل من الزبائن	رقم الأعمال / (الزبائن + أوراق القبض) معدل دوران الحسابات المدينة / 360	تشخص هذه النسبة متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة المؤسسة على تحصيلها وعموماً فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلى أنه قد يكون ذو دالة على إتباع سياسة ائتمانية شديدة.
معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين) مدة تسديد الموردين	المشتريات/ (موردو المخزونات+ أوراق دفع) معدل دوران الموردين / 360	تشخص هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة معينة.
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	تشخص هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	تشخص هذه النسبة معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	تشخص هذه النسبة معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال

المصدر: عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويبة "أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفسلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، عدد 01، 2021

الفرع الرابع: نسب المديونية

وهي عبارة عن بيان مدى أو نسبة استخدام التمويل بالأموال المقترضة لجزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية كالفوائد لا بد من سدادها في مواعيد استحقاقها قبل دفع أي أرباح للمالك، والعجز عن دفع هذه الأعباء يلحق الضرر بالسمة الائتمانية للمؤسسة، لذلك تحرص إدارة المؤسسة ومالكها دائماً على معرفة درجة التمويل بالديون والمخاطر المرتبة على ذلك، ولعل أكثر نسب المديونية شيوعاً نسبة الرافعة المالية ونسبة الديون إلى حقوق الملكية¹.

1- إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول: تشخص هذه النسبة عملية تمويل استثمارات المشروع من خلال الاقتراض، أي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير لتمويل أصولها²

2- إجمالي الديون إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة (أموال الغير) في تمويل أنشطتها وأصولها، والذي يترتب عليه زيادة في المخاطر التمويلية ومخاطر عدم السداد على المدى الطويل. فكلما ارتفعت هذه النسب، شخض ذلك اعتماد أكبر على الديون لتمويل الأصول، وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطرة. أما انخفاض هذه النسب، فيشير إلى اعتماد المؤسسة بدرجة أكبر على حقوق المساهمين في تمويلها، مما يعكس مركزاً مالياً أكثر استقراراً³.

3- نسبة هيكل رأس المال: تعبر نسبة هيكل رأس المال عن العلاقة بين الديون طويلة الأجل ورأس المال، ويتم حسابها من خلال قسمة الديون طويلة الأجل على الأموال الخاصة. وتشخص هذه النسبة مدى المخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة، حيث إن ارتفاعها يدل على اعتماد أكبر على التمويل بالديون، مما يزيد من عبء الفوائد ومخاطر التعثر المالي⁴.

الفرع الخامس: نسب الربحية

تشخص نسب الربحية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق مستويات الأداء المتعلقة بأنشطتها المختلفة، كما تُعد مؤشراً هاماً على الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة في استغلال الموارد وتحقيق الأهداف المالية⁵، وهي كما يلي:

1- العائد على حقوق الملكية (ROE): تشخص هذه النسبة إلى العائد المتحقق نتيجة استثمار المالكين في الشركة، وهي تعكس مدى كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال المساهمين وقدرتها على تحقيق أرباح مرضية لهم. وتُعرف هذه النسبة بمعدل العائد على حقوق الملكية⁶.

$$\text{النتيجة الصافية/حقوق الملكية} = \text{ROE}$$

¹- باصور رضوان، "دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص 51

²- زياد رمضان، محمود الخلايلة، "التخطيط والتحليل المالي"، دار الحركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 12

³- شهري قاسمي، "الرفع المالي كمؤشر لتقييم الأداء المالي" للمؤسسة، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص 42.

⁴- زهرة حسن العمري، السيد علي خلف الركابي، "أهمية النسبة المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2007 العدد 62.

⁵- زهري عقيلة، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي"، دراسة حالة بالمديرية الجهوية لتوزيع الوسط سونلغاز بمركز التوزيع الحضري-ورقلة-، خلال 2012/2014 مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 4.

⁶- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي" الإدارة المالية، مرجع مذكور ص 409

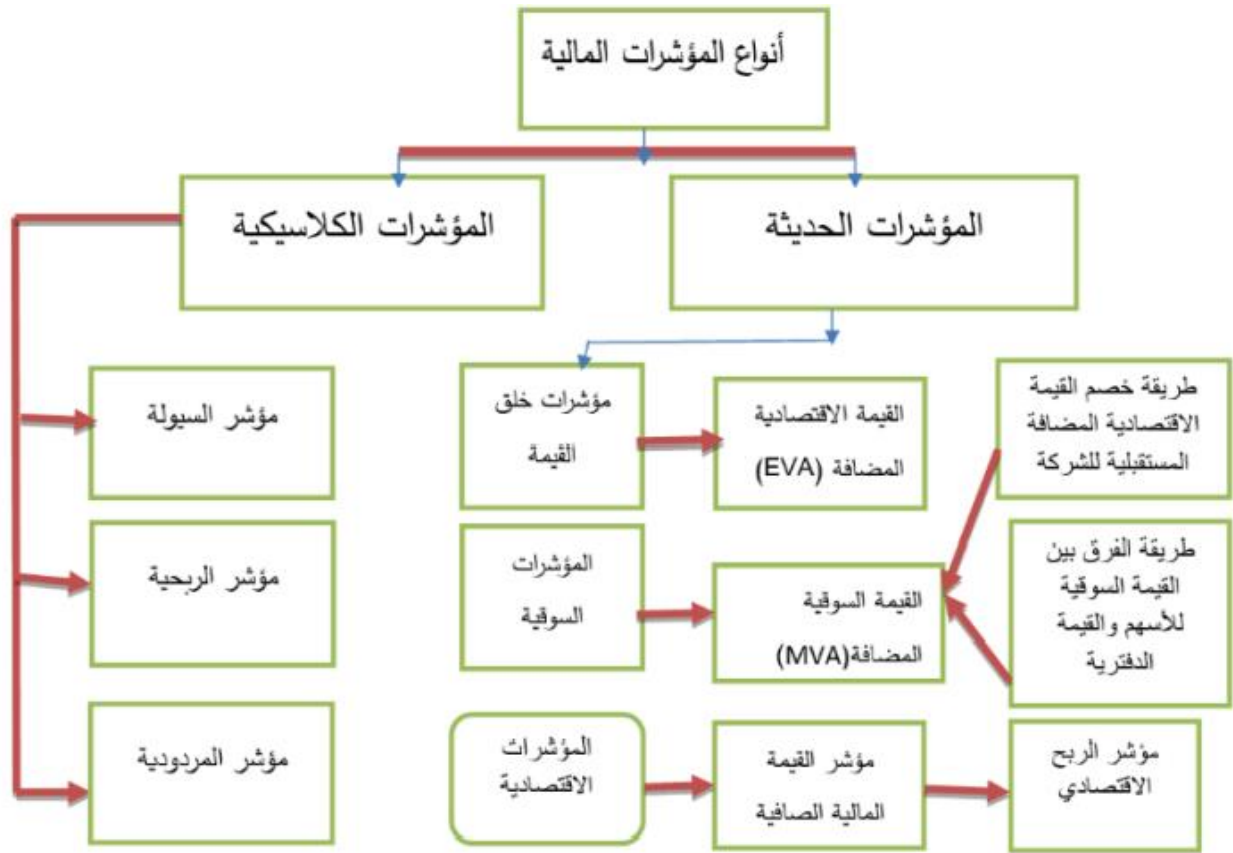
2- العائد على الأصول (ROA): يشخص هذا المعدل نسبة الربح المحقق مقابل كل دينار مستثمر في أصول الشركة، وهو ما يساعد على تقييم مدى كفاءة استخدام الأصول في توليد الأرباح. وكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على ارتفاع ربحية الشركة وكفاءة إدارتها في استغلال أصولها لتحقيق عوائد مالية¹.

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية/مجموع الأصول}}{ROA}$$

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل القوائم المالية، وذلك بهدف معرفة مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسة. وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات كلاسيكية وأخرى حديثة، حيث يمثل الشكل التالي مؤشرات الأداء المالي:

الشكل رقم 2: مؤشرات الأداء المالي.



المصدر: خنفرى خيضر، مريم بوزينة، مرجع مذكور سابقاً.

¹ - فايز سليم حداد، مرجع مذكور سابقاً، ص 20.

الفرع الأول: التشخيص بمؤشرات التوازن المالي

تمثل مؤشرات التوازن المالي أدوات أساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تساعد في تقييم قدرتها على تحقيق الاستقرار وموازنة التمويل مع الاستخدامات. كما تساهم في كشف الاختلالات المحتملة في هيكلها المالي، ما يتيح للإدارة اتخاذ قرارات أكثر دقة. وتزداد أهمية هذه المؤشرات في ظل التحديات الاقتصادية، إذ تُستخدم للتشخيص الداخلي أو لتلبية متطلبات الجهات الخارجية كالبنوك والمستثمرين.

1. الاحتياج في رأس المال العامل

يمكن تعريف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه:

1. يقصد بالاحتياج في رأس المال العامل ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال الذي لا تتم تغطيته من مصادر التمويل قصيرة الأجل، مما يستدعي توفير تمويل إضافي لضمان استمرارية النشاط التشغيلي للمؤسسة¹.
2. يعرف الاحتياج في رأس المال العامل بأنه نتيجة الفارق الزمني بين مواعيد تحصيل الإيرادات وتسديد الالتزامات الناتجة عن أنشطة الاستغلال، حيث يؤدي هذا التفاوت إلى ظهور حاجة تمويلية لضمان استمرارية العمليات التشغيلية بشكل منتظم².
3. يرتبط الاحتياج في رأس المال العامل ارتباطاً وثيقاً بدورة الاستغلال، لذلك يصعب فهم هذا المفهوم دون التطرق إلى مكونات هذه الدورة. وتتمثل دورة الاستغلال في الفترة الزمنية الممتدة بين تاريخ شراء المواد الأولية اللازمة للنشاط وتاريخ تحصيل المستحقات المالية من الزبائن. وخلال هذه الفترة تقوم المؤسسة بعدة أنشطة تشمل التخزين، والإنتاج، والبيع الأجل، والتحصيل، وهي ما يحدد في النهاية حجم الاحتياج في رأس المال العامل³.

وبعلاقة رياضية يمكن التعبير عن الاحتياج في رأس المال العامل كما يلي:

$$BFR = (أ.م.للا + أ.م.خ.للا) - (خ.م.للا + خ.م.خ.للا)$$

أو:

$$BFR = FRNG - TN$$

1- محمد حقيقة، "أثر عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2009-2013"، مذكرة ماستر أكاديمي، 2015/2014، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 6.

2- نفس المرجع السابق ص 7

3- برحجي أيمن، "دور كفاءة إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية عمان الأردن خلال الفترة 2014-2018"، مذكرة ماستر أكاديمي، 2020/2019، جامعة

بسكرة، ص 6

2. رأس المال العامل

يمكن تعريف رأس المال العامل كما يلي:

1. يعد رأس المال العامل إحدى أدوات التحليل المالي التي تستخدم لتقييم هيكل المؤسسة وقياس مدى توازنها المالي، خصوصاً على المدى القصير وفي تاريخ محدد. ويشير هذا المفهوم إلى الجزء من الأموال الدائمة الذي يستخدم في تمويل الأصول الجارية، وذلك بعد تغطية كامل الأصول غير الجارية¹.
2. يعرف رأس المال العامل أيضاً بأنه إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، أي الزيادة في الأصول المتداولة مقارنة بالخصوم المتداولة. ويستخدم هذا المفهوم لتقييم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل. كما يطلق عليه أيضاً صافي رأس المال العامل، وهو جزء من رؤوس الأموال التي تمول الاحتياجات الناقصة في عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، وذلك لضمان سير النشاط العادي للمؤسسة².

ويمكن تحليل رأس المال العامل (FRNG):
من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

3. الخزينة الصافية TN

يمكن تعريف الخزينة الصافية كما يلي:

1. تعد الخزينة الصافية من المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس السيولة المالية للمؤسسة الاقتصادية، إذ تمثل السيولة النقدية المتاحة التي يمكن للمؤسسة استخدامها لتغطية احتياجاتها اليومية. وتحتسب الخزينة إما من خلال صافي الأموال الجاهزة مع استبعاد الودائع البنكية المجمدة، أو من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، أي أنها تمثل القيمة الصافية المتبقية فعلياً تحت تصرف المؤسسة بعد تغطية احتياجاتها التشغيلية قصيرة الأجل³.
2. تعبر خزينة الصافية المؤسسة عن الرصيد الناتج عن الفرق بين مجموع الموارد ومجموع الاحتياجات، حيث تعرف على أنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. وتظهر الخزينة في هذا

¹- مليكة زغبب، ميلود بوشنفير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 49.

²- شنوف شعيب "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 117.

³- برححي أيمن، مرجع مذكور سابقاً، ص 8.

3. السياق كمنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل في رأس المال العامل، والأجل القصير الممثل في احتياجات رأس المال العامل¹.
4. وهو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساساً بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة. فظهور الخزينة يُعد ضماناً لاستمرارية حركة التدفقات النقدية، حيث تشمل التدفقات الداخلة جميع الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة لتغطية الاحتياجات الناتجة عن التدفقات الخارجة².

1.3 مكونات الخزينة الصافية

تتحدد مكونات الخزينة انطلاقاً من الميزانية المالية، وتتكون من أصول الخزينة وخصومها، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي³:

1. عناصر أصول الخزينة:

- أ. **سندات الخزينة:** تشتري من البنوك التي تعرضها للاكتتاب، وتكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل، أو تسترد قيمتها وفوائدها عند حلول الأجل من طرف البنك.
- ب. **خصم الأوراق التجارية:** هي وسيلة لتمويل خزينة المؤسسة عن طريق تعاملها مع بنوكها أو البنوك المتعاملة مع زبائننها، حيث يتم خصم هذه الأوراق مقابل عمولة.
- ت. **الحسابات الجارية:** وهي مجموع الأموال الجاهزة التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها في أي وقت، وتوجد عادة في الحساب الجاري البريدي أو البنكي.
- ث. **الصندوق:** يمثل الأموال الجاهزة الموجودة فعلياً في صندوق المؤسسة.

2. عناصر خصوم الخزينة:

وهي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنوك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بتقديم السيولة اللازمة لتسديد قيم السلع والخدمات والديون. وتتمثل في: تسهيلات الخزينة، السحب على المكشوف، والقروض المصرفية.

وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{خزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو

$$\text{خزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

¹- البحري رشيدة، بوشنة فريدة، "أثر التسيير الخزينة على الأداء المالي دراسة حالة شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار، للفترة 2013-2015"، مذكرة ماستر، جامعة أدرار 2016/2017، ص 6.

²- نفس المرجع السابق، ص 6.

³- حنان سيد روجو، "دور سلوك الخزينة لتحقيق التوازن المالي" حالة مؤسسة السيارات الصناعية snvi وحدة ورقلة 2010/2013، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014، ص ص 22، 23.

المطلب الثالث: التحليل المقارن، التحليل الأفقي، والتحليل العمودي

الفرع الأول: التحليل المقارن

يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة كل منها معدة عن فترة زمنية مختلفة عن الأخرى، وذلك قصد التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية الواقعة بين القائمتين، وغالبا ما تكون القائمتين عبارة عن ميزانيتين عامتين لسنتين (متتاليتين أو غير متتاليتين تبعا لهدف المحلل) و تؤخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا لنتم مقارنة أرقام البيانات في الميزانية الثانية به، و الهدف هو اكتشاف التغيرات سلبا أو إيجابا وإظهار هذا التغير إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية و استقراء التغيرات للتوصل إلى الاستنتاجات المناسبة منها، ثم البحث عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات و تحديد آثارها على كفاءة المؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح و مواجهة الأزمات المترتبة عليها، و يعتبر هذا الأسلوب من أبسط أشكال التحليل، إضافة إلى ما سبق فهذا الأسلوب يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال و استخداماتها خلال الفترة موضع الدراسة، و هو تحليل أفقي في جوهره¹.

الفرع الثاني: التحليل الأفقي

وهو التقييم الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة أو بند زيادة أو نقصانا، ويسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات لأنه يبين التغيرات في صافي الربح، أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلا، كما يمكن القيام بالتحليل الأفقي في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة مالية بمثيلاتها المعدة في فترة زمنية سابقة².

الفرع الثالث: أسلوب التحليل الرأسي

ويسمى أيضا بالتحليل العمودي، وهو التحليل الذي يقيم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة، والتحليل³.

المبحث الثالث: التشخيص المالي باستخدام طرق التحليل المالي الحديث

لقد شهد التحليل المالي الحديث توسعا ملحوظا في المجالات التي يغطيها، إذ لم يعد يقتصر فقط على دراسة المؤشرات التقليدية، بل أصبح يشمل تحليل القوائم المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب الحديثة، من أبرزها تحليل الجدارة الائتمانية، ومتابعة سلوك العملاء المالي، وتحليل القروض وآليات التعثر في سداد الديون. كما يتناول التحليل المالي الحديث تقييم الأداء النقدي للمؤسسة، ودراسة آثار التضخم على نتائجها المالية، إضافة إلى التنبؤ بمستوى أدائها المستقبلي ومدى قدرتها على الاستمرارية في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية⁴.

¹ - زياد رمضان، "أساسيات التحليل المالي"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 12.

² - حمزة محمود الزبيدي "التحليل المالي" الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 60.

³ - نفس المرجع السابق، ص 56.

⁴ - إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، مرجع مذكور سابقا ص 85.

المطلب الأول: أهداف التحليل المالي الحديث

يحاول التحليل المالي الحديث تحقيق عدة أهداف منها¹:

أ- يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بشكل منهجي، وذلك بغرض دعم اتخاذ القرارات المستقبلية على أسس علمية دقيقة. ويشمل هذا التحليل دراسة كل من قائمة الميزانية العمومية، وقائمة حسابات النتائج (قائمة الدخل)، بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية. ومن خلال هذا النهج، يمكن تحديد مواطن القوة والضعف في السياسات المالية المعتمدة داخل المؤسسة.

ب- بالإضافة إلى متابعة العملاء، يركز التحليل المالي الحديث على دراسة مخاطر تعثرهم في السداد، وتحليل فعالية سياسات تحصيل الديون المتبعة من قبل المؤسسة. كما يتم توظيف نماذج متقدمة في التحليل المالي لتشخيص حالات تعثر الديون وتقدير احتمالات حدوثها، مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر الائتمانية واتخاذ قرارات استباقية تحدّ من الخسائر المحتملة.

ت- يشمل التحليل المالي الحديث أيضاً دراسة الجدارة الائتمانية واتخاذ قرارات الائتمان بناءً على معايير دقيقة، حيث يتم استخدام تحليل معدل العائد لتقييم مدى جدوى منح الائتمان. كما تُوظف نماذج التنبؤ الائتماني في تقدير احتمالية سداد العملاء والتنبؤ بسلوكهم المالي المستقبلي، مما يُعزز من كفاءة سياسات الإقراض ويقال من مخاطر التعثر.

ث- يتوسع التحليل المالي الحديث ليشمل التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة أو تعرضها للفشل المالي، وذلك من خلال تحليل مؤشرات السيولة ومدى العسر المالي الذي قد تواجهه. كما يتم تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط التشغيلي، بالإضافة إلى دراسة هيكل التمويل لتقييم مدى ملاءمته للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. وتشمل هذه الجهود أيضاً التنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية بالاعتماد على بيانات مالية وتاريخية دقيقة، فضلاً عن تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة، بما يضمن اتخاذ قرارات مالية رشيدة تعزز من قدرة المؤسسة على النمو والاستدامة.

ج- يساهم في دعم عمليات التخطيط المستقبلي قبل الشروع في تنفيذها. كما يُستخدم لاحقاً في تقييم الأداء المالي للمشروعات بعد إنشائها، مما يتيح إمكانية قياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة، واتخاذ قرارات تصحيحية أو تطويرية بناءً على نتائج التحليل.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية والرياضية

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية

1- السلاسل الزمنية: تعرف السلسلة الزمنية بأنها تسلسل من البيانات أو المشاهدات المتعلقة بظاهرة معينة، يتم جمعها على فترات زمنية متساوية ومنتظمة، مثل (السنوات، الفصول، الأشهر، الأسابيع، وغيرها). ويعتمد هذا النوع من البيانات لدراسة تطور الظواهر عبر الزمن، وتحليل اتجاهاتها الموسمية والدورية، مما يساهم في التنبؤ بسلوكها المستقبلي. عادةً ما تأخذ العلاقة الدالة في تحليل السلاسل الزمنية شكلاً يتضمّن متغيرين، أحدهما هو الزمن ويمثل المتغير المستقل، ويرمز له بالرمز x ، والثاني هو قيمة الظاهرة المدروسة في كل فترة زمنية ويمثل المتغير التابع، ويرمز له بالرمز y . وتُعبّر هذه العلاقة عادةً بالمعادلة التالية²:

$$Y=F(x)$$

¹- شعيب شنوف، مرجع مذكور سابقاً، ص 38.

²- حميدش ريان، بوشلور شهرزاد، "توظيف الأساليب الرياضية والإحصائية في التحليل المالي من أجل التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مجمع صيدال 2015-2019" مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، 2021/2020، ص 45 46

2- الرقم القياسي: يمكن تعريف الرقم القياسي على أنه رقم أو مقياس إحصائي مصمم لإظهار التغير في متغير ما، خلال فترة زمنية محددة، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات موجب الأرقام القاسية، ظل عليه أسلوب المقارنات الأفقة استخدام السلاسل الزمنية، تعبيراً عن المقارنات لعدد من السنوات، إلا أنه فضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات لضمان الدقة!¹
من فوائد الرقم القياسي²:

- أ- التعرف على العوامل التي أثرت في الظاهرة موضوع الدراسة، والتي أدت إلى حدوث تغيّر في قيمتها، مما يساهم في تعزيز العوامل الإيجابية ومعالجة العوامل السلبية.
- ب- المساهمة في قياس الظواهر ذات الصلة باهتمامات الأفراد أو الجهات المختصة، مما يُمكن من متابعتها وتحليلها بدقة.
- ت- المساعدة في التعرف على التغيرات التي تطرأ على تكاليف المعيشة، وبالتالي تقييم مستوى التضخم وانعكاساته على القوة الشرائية.

3- إجراءات التحليل بالأساليب الإحصائية:

للقيام بعملية التحليل المالي حسب الأساليب الإحصائية يجب على المحلل اتخاذ عدة

إجراءات³:

- أ- لا يمكن اتباع هذا النهج إلا في حالة توافر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية.
- ب- إعداد الجدول يكون من حقلين، الأول للعناصر، والثاني للسنوات.
- ت- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100.

الفرع الثاني: الأساليب الرياضية

تعد الاساليب الرياضية من الادوات المهمة في عملية التشخيص المالي، حيث تساهم في تحويل البيانات المحاسبية والمالية الى مؤشرات كمية دقيقة تساعد على تقييم الاداء المالي للمؤسسة.

1- طريقة الارتباط والانحدار:

الارتباط بين متغيرين يشير إلى وجود علاقة بين ظاهرتين أو متغيرين، بحيث إذا تغير أحد المتغيرين في اتجاه معين (سواء بالزيادة أو النقصان)، فإن المتغير الآخر يميل أيضاً إلى التغير في اتجاه معين⁴:
أ- فإذا تغير المتغيران في نفس الاتجاه (أي كلاهما يزداد أو ينقص معاً)، فإن العلاقة بينهما تُسمى ارتباطاً طردياً.

ب- أما إذا تغير أحد المتغيرين باتجاه معاكس للآخر (أي إذا زاد أحدهما، ينقص الآخر)، فإن العلاقة تعرف بـ الارتباط العكسي.

ويُقاس الارتباط عادة من خلال معامل الارتباط، والذي تتراوح قيمته بين -1 و +1:

ت- إذا اقترب من +1، فإن العلاقة طردية قوية

¹- وليد ناجي الحياي، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 130.

²- حميدش ريان، بوشلور شهرزاد، مرجع مذكور سابقاً، ص 48.

³- وليد ناجي الحياي، مرجع مذكور سابقاً، ص 131.

⁴- عبد العزيز فهمي هيكل، " مبادئ الأساليب الإحصائية"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، بيروت لبنان، 1966، ص 48.

ث- وإذا اقترب من -1، فإن العلاقة عكسية قوية.
ج- أما إذا كانت القيمة قريبة من 0، فذلك يشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط واضحة بين المتغيرين⁴.
بعد تحليل الانحدار من أكثر طرق التحليل الإحصائي استخداماً، حيث يتم من خلاله التنبؤ بقيمة أحد المتغيرات (المتغير التابع) عند قيمة محددة لمتغير أو لمجموعة من المتغيرات الأخرى (المتغيرات المستقلة). وتُعرف العلاقة الرياضية التي تصف سلوك المتغيرات قيد الدراسة، والتي يمكن من خلالها التنبؤ بسلوك أحد المتغيرين عند معرفة الآخر، بمعادلة خط الانحدار¹.
وتوجد صورتان أساسيتان لمعادلة الانحدار، وهما:

أ- معادلة انحدار Y على X

ب- معادلة انحدار X على Y.

2- البرامج الخطية: تستخدم البرامج الخطية في حل المشاكل المعقدة، خاصة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، وحل مثل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية ويمكن أن يعبر عن $(Y=f(x))$ كعلاقة في مشكلة اقتصادية تهم الاقتصاد بصورة بيانية لقيمة (Y) نتيجة التغيرات في (X) ². ويمكن تعريفها على أنها³: تعرف البرمجة الخطية على أنها إحدى أدوات التحليل الكمي، والتي تستخدم كوسيلة فعّالة في دعم عملية اتخاذ القرار الإداري، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة – سواء كانت موارد بشرية أو مادية – بين الاستخدامات المختلفة والمتنافسة. وتهدف هذه الأداة إلى الوصول إلى أفضل استغلال ممكن لهذه الموارد، وذلك من خلال تحقيق أحد الهدفين الأساسيين: إما تعظيم العائد المادي أو تقليل التكلفة إلى أدنى حد ممكن، سواء كانت هذه التكلفة ذات طابع مادي أو اجتماعي. وتُستخدم البرمجة الخطية على نطاق واسع في مجالات متعددة مثل الإنتاج، التسويق، النقل، والتخطيط المالي، نظراً لما توفره من نماذج كمية دقيقة تساعد في ترشيد القرارات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

3- المصفوفات الخطية والموجهة: تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجهة للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المتعددة المجاهيل، خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الأخرى⁴.

المطلب الثاني: نماذج التحليل المالي الحديث

في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال وتزايد تعقيد المعاملات المالية، برزت الحاجة إلى تطوير أساليب تحليل مالي أكثر دقة وملاءمة للواقع الاقتصادي. وقد نتج عن ذلك ظهور نماذج حديثة في التحليل المالي تعتمد على أدوات كمية وتقنيات متقدمة، تسمح بفهم أعمق للأداء المالي وتوقع المخاطر المستقبلية بشكل أدق. وتتميز هذه النماذج بقدرتها على الدمج بين البيانات التاريخية والتوقعات المستقبلية، مما يجعلها أداة فعالة في التشخيص المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

¹- عبد الله النجار، أسامة حنفي، "مبادئ الإحصاء للعلوم الإنسانية مع تطبيقات حاسوبية"، الطبعة الأولى، مؤسسة شبكة البيانات، الرياض، السعودية، 2010، ص 180

²- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع مذكور سابقاً، ص 138.

³- حميدش ريان، بوشلور شهرزاد، مرجع مذكور سابقاً، ص 53.

⁴- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع مذكور سابقاً، ص 139.

الفرع الأول: نموذج 1968 ALTMAN

استند هذا النموذج إلى مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية تمتد عبر عدة فترات محاسبية، مما أتاح تشكيل نموذج إحصائي يُضفي على تلك النسب طابعًا ديناميكيًا، ويجعل منها أداة فعالة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات¹. ويُعتبر نموذج Altman لعام 1968 من أوائل وأبرز المحاولات التي سعت إلى تجاوز الأساليب التقليدية في التحليل المالي، والتي اعتمد عليها الباحثون السابقون في التنبؤ بفشل المؤسسات، إذ كانوا يركزون على استخدام نسب مالية فردية مدعومة بأساليب إحصائية بسيطة. في المقابل، اعتمد Altman في تطوير نموذجه على أسلوب إحصائي أكثر تطورًا يُعرف باسم "التحليل التمييزي"، والذي مكنه من دمج عدة نسب مالية لتوفير مؤشرات أكثر دقة وموثوقية في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسات².

ووضعت صيغة المعادلة كما يلي³:

$$Z=0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

حيث يمثل كل مجهول ما يلي:

X_1 رأس المال العامل/ مجموع الأصول.
 X_2 الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.
 X_3 الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.
 X_4 القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الخصوم.
 X_5 صافي المبيعات/مجموع الخصوم.

واعتمادا على هذا النموذج تم تقسيم المؤسسات كما يلي⁴:

أ. المؤسسات التي لديها قيمة Z تقل عن (1.81) تعد فاشلة لكون أدائها كان منخفضا؛
 ب. المؤسسات التي لديها قيمة Z تزيد عن (2.99) تعد ناجحة لكون أدائها كان عاليا؛
 ت. المؤسسات التي لديها قيمة Z محصورة بين القيمتين السابقتين يكون أداؤها متوسطا، ويصعب التنبؤ الحاسم بشأن فشلها ومن ثم يتوجب إجراء دراسة تقييمية دقيقة لتمكن من التعرف على وضعها في المستقبل .

الفرع الثاني: نموذج KIDA 1981

يُعتبر نموذج Kida من النماذج الكمية المهمة المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات. قام الباحث Kida عام 1980 بتطوير هذا النموذج، حيث اختار خمس نسب مالية تمثل مختلف جوانب الأداء المالي والتشغيلي في المؤسسة، اعتمد Kida في دراسته على عينة مكونة من 40 مؤسسة 20 ناجحة، و20 فاشلة

¹- عبد ربه، راند محمد، "نظرية المنظمة والمؤسسات"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 153.

²- Hu, Yu-Chiang; and Ansella, Jake. (2006). **Developing Financial Distress Prediction Models a Study of US, Europe and Japan Retail Performance**. Overseas Research Students Awards Scheme. University of Edinburgh: UK, P 04.

³- بوداب محمد أمين، "فاعلية أدوات التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2024/2023، ص 27.

⁴- ضامن وهيبة، "استخدام نموذج (ALTMAN) المعدل للتنبؤ بالفشل المالي" مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 2، 2020.

وقد غطت الدراسة الفترة من 1979 إلى 1980، واستخدم فيها أسلوب التحليل التمييزي، حيث تمكن النموذج من التنبؤ باحتمالات الفشل بدقة بلغت حوالي 90% قبل سنة واحدة من حدوث الفشل¹. وقد صاغ Kida نموذج التنبؤي وفقاً للمعادلة التالية²:

$$Z=1.042X_1 + 0.42 X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

X_1 صافي الربح بعد الضريبة/مجموع الأصول. X_2 حقوق المساهمين/مجموع الخصوم.
 X_3 المتاحات (السيولة)/الخصوم المتداولة. X_4 المبيعات/مجموع الأصول.
 X_5 المتاحات (السيولة)/مجموع الأصول.

وحسب هذا النموذج إذا كانت Z ³:

- أ. موجبة: تكون الوحدة في حالة أمان من الفشل المالي.
- ب. سالبة: تكون احتمالات الفشل مرتفعة.

الفرع الثالث: نموذج SHERROD

تم تصميم هذا النموذج لغرضين أساسيين وهما⁴:

- أ. تقييم المخاطر الائتمانية من قبل المصارف عند منح القروض،
 - ب. التنبؤ بالفشل المالي للشركات والتعرف على مدى قدرتها على الاستمرار.
- يعتمد هذا الأنموذج على المؤشرات المالية المستقلة الستة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز المعطاة لهذه المتغيرات، وتعطى المعادلة كما يلي⁵:

$$Z= 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

ويمثل كل مجهول ما يلي:

X_1 صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول X_4 النتيجة قبل الضرائب/مجموع الأصول
 X_2 المتاحات (السيولة)/مجموع الأصول X_5 مجموع الأصول/مجموع الديون
 X_3 حقوق الملكية/مجموع الأصول X_6 حقوق الملكية/الأصول الغير جارية.

يوضح الجدول التالي كيفية تفسير نتائج قيمة Z وفقاً للحدود التي وضعها النموذج، والتي تساعد متخذي القرار في تصنيف الوضع المالي واتخاذ الإجراءات المناسبة

1- إيناس جزار، مليكة مصباح، "تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بخطر الفشل المالي، دراسة حالة عينة من شركات التأمين"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2024، ص 58.
 2- أحالم بلقاسم كحولي، منال خلخال، "استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 91، الجزء 1، 2020.
 3- إيناس جزار، مليكة مصباح، مرجع مذكور سابقاً ص 59.
 4- عبد الخالق أودينة وآخرون، "استخدام نموذجي شيروود وكيدا في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 01، 2021.
 5- المرجع السابق.

الجدول 06: تفسير قيمة Z لأنموذج Sherrod

قيمة Z	درجة المخاطر	الفئة
$Z \leq 25$	الشركة غير معرضة لمخطر الإفلاس	الأولى
$20 \leq Z < 25$	احتمال قليل للتعرض لمخطر الإفلاس	الثانية
$5 \leq Z < 20$	من الصعب التنبؤ بمخطر الإفلاس	الثالثة
$-5 \leq Z < 5$	لشركة معرضة لمخطر الإفلاس	الرابعة
$Z < -5$	الشركة معرضة بشكل كبير لمخطر الإفلاس	الخامسة

المصدر: عبد الخالق أودينة وآخرون، "استخدام نموذجي شيرود وكيدا في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات، دراسة تطبيقية على الشركات الدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، 2021

الفرع الرابع: نموذج SHIRATA 2002

قام Shirata في سنة 2002 بتطوير نموذج للتنبؤ بإفلاس المؤسسات، وذلك استناداً إلى دراسة شاملة شملت عينة مكونة من 10,457 مؤسسة فاشلة و 36,421 مؤسسة ناجحة. وقد اعتمد في دراسته على تحليل 61 نسبة مالية، ومن خلال هذه النسب قام ببناء نموذج تنبؤي أطلق عليه اسم SAF2002. وبحسب هذا النموذج، فإن المؤسسة تُعتبر مهددة بالإفلاس إذا كانت قيمة النموذج لديها أقل من 0.38. وقد أظهر النموذج كفاءة عالية في التنبؤ بحالات التعثر، حيث بلغ معدل دقته في التنبؤ بحالات الإفلاس نحو 86.14%، ما يعكس فعاليته كأداة تحليلية في تقييم المخاطر المالية¹. والمعادلة تمثل كما يلي²:

$$Z = 0.0104X1 + 0.268X2 - 0.0661X3 - 0.0237X4 + 0.7077$$

حيث:

- أ. X1 الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول.
- ب. X2 صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول.
- ت. X3 معدل دوران المخزون.
- ث. X4 مصاريف مالية/المبيعات.

¹ - مسعي محمد عبد المالك، خالدي مصطفى، بن لولو سليم بدر الدين، "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Altman و Shirata دراسة حالة شركة رويبة الجزائرية خلال الفترة 2015-2019"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، 2021.

² - بوطبة صبرينة، "محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 قسم علوم التسيير، 2021/2020، ص 99.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل أربعة مباحث أساسية، بدأ أولها ب التشخيص المالي، من حيث المفهوم، الأهداف، وأهميته في تقييم الأداء المالي. أما المبحث الثاني فقد ركز على التحليل التقليدي باستخدام النسب والمؤشرات المالية، مثل مؤشرات الربحية، السيولة، المديونية، والنشاط. في المبحث الثالث، تم التطرق إلى الأساليب الرياضية والإحصائية ودورها في تعزيز دقة التحليل، من خلال استخدام النماذج الكمية والانحدار والتحليل متعدد المتغيرات. أما المبحث الرابع فقد خصص لعرض الأساليب الحديثة في التحليل المالي، مثل نموذج ألتمان Z-Score ، نموذج شيرود، نموذج كيدا، ونموذج شيراتا، والتي تُستخدم في التنبؤ المبكر بالفشل المالي وتُعد أدوات دقيقة تعتمد على التحليل الإحصائي المتقدم. بذلك، يظهر جليا أن الجمع بين التحليل التقليدي والحديث يمكن أن يوفر رؤية متكاملة وشاملة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مالية استراتيجية مدروسة.

الفصل الثالث

بعد تناول الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وأهميته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات، ننتقل في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية التي تمثل الجانب العملي من هذا البحث، حيث تم اختيار مؤسسة بريد الجزائر كحالة دراسة نظرًا لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية كمؤسسة عمومية ذات طابع خدماتي، تقدم خدمات بريدية ومالية تمس مختلف شرائح المجتمع على المستوى الوطني.

وتهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى إسقاط المفاهيم والنماذج النظرية المدروسة على الواقع المالي الفعلي للمؤسسة، من خلال تحليل بياناتها المالية باستخدام أدوات التحليل المالي، بهدف تقييم أدائها خلال فترة زمنية محددة بسنتي 2023-2024.

سيتم في هذا الفصل تحليل الميزانية العامة، وحساب النتائج، ومختلف المؤشرات المالية المرتبطة بالربحية، والسيولة، والملاءة، والنشاط، وذلك اعتمادًا على الوثائق المالية الرسمية المتاحة للمؤسسة. كما سيتم استخلاص أهم الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين أداء المؤسسة وتوجيه قراراتها المستقبلية.

إن هذا الفصل يشكل محورًا أساسيًا في البحث، إذ يسمح بالربط بين الجانب النظري والتحليل الواقعي، ويبرز مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية

المبحث الأول: تقديم مؤسسة بريد الجزائر

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

تأسست مؤسسة بريد الجزائر بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02-43 مؤرخ في 30 شوال عام 1422 الموافق لـ 14 جانفي سنة 2002م، مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) تدعى في صلب النص " المؤسسة "، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولأحكام هذا المرسوم، وتوضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالبريد ويكون مقرها في مدينة الجزائر، وتخضع في علاقاتها مع الدولة لقواعد القانون العام، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتتولى مهمة الخدمة العمومية وفقا لترتيبات دفتر الشروط العامة الذي يصادق عليه بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالبريد والوزير المكلف بالمالية¹.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة "مديرية الوحدة البريدية خنشلة"

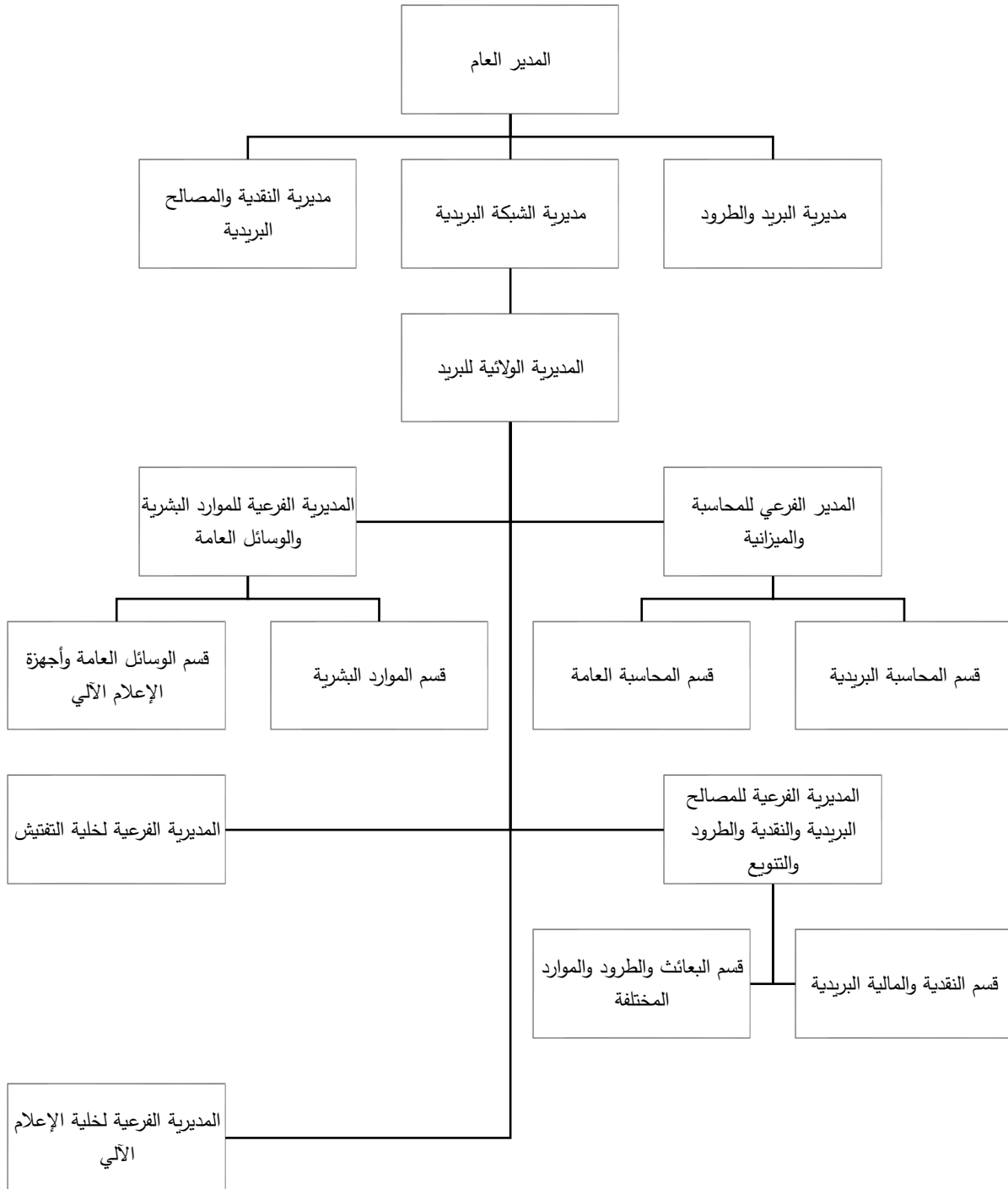
تبنّت مؤسسة بريد الجزائر هيكلًا تنظيميًا مرّنًا وفعّالًا يتيح لها التوسع والانتشار على مستوى جميع مناطق الوطن، ويضمن تقديم خدماتها البريدية بكفاءة عالية وفي مختلف النقاط عبر القطر الجزائري. وابتداءً من سنة 2011، شرعت المؤسسة في إعادة هيكلة تنظيمها الإداري، حيث أنشأت جهازًا مركزيًا يشرف على التسيير العام، إلى جانب هياكل تنظيمية على مستوى كل ولاية. وقد جاء هذا التوجه الاستراتيجي في إطار سعي المؤسسة إلى تقليص مركزية القرار، وتمكين المديرية الولائية من صلاحيات أوسع لتسهيل عملية اتخاذ القرار والاستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن محليًا، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز أداء المؤسسة

بشكل

عام

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد4، المؤرخة في 2 ذو القعدة عام 1422 الموافق لـ 16 جانفي سنة 2002، المادة

شكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر



المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: أقسام بريد الجزائر

تعد مؤسسة بريد الجزائر من بين المؤسسات العمومية الحيوية في البلاد، لما لها من دور أساسي في تقديم خدمات الاتصال والمراسلة ونقل الأموال داخل الوطن وخارجه. ومن أجل ضمان فعالية أدائها وتحقيق تغطية شاملة لاحتياجات المواطنين والمؤسسات، تبنت المؤسسة هيكلية تنظيمية دقيقة تُقسم من خلالها خدماتها إلى عدة أقسام رئيسية، يتكامل كل منها مع الآخر ضمن منظومة عمل متناسقة وفعالة.

وتتنوع هذه الأقسام بين خدمات بريدية تتعلق بجمع وتوزيع المادة البريدية بأنواعها، وخدمات مالية تُعنى بالتحويلات والصكوك البريدية، إضافة إلى خدمات خاصة وملحقة تهدف إلى تلبية متطلبات الزبائن المتزايدة ومواكبة التطور الحاصل في قطاع البريد والاتصالات. وقد حرصت المؤسسة على تطوير هذه الأقسام بما يتماشى مع المعايير الدولية والاحتياجات المحلية، وذلك في إطار تحسين جودة الخدمة وتقريبها من المواطن.

وفيما يلي عرض مفصل لمختلف أقسام وخدمات بريد الجزائر، سواء تلك المقدمة على المستوى الوطني أو في التعاملات مع الخارج.

أولا/ قسم خاص بالخدمات البريدية

يعنى هذا القسم بتقديم مجموعة من الخدمات التي تتمحور حول جمع وترحيل وتوزيع المادة البريدية، وفق آليات تنظيمية دقيقة تضمن حسن سير العمليات البريدية على المستوى الوطني والدولي¹.

- أ. **الجمع**: يقصد به العملية التي يتم من خلالها جمع الإرساليات البريدية من نقاط الإيداع المختلفة، مثل الصناديق البريدية أو مراكز التعبئة، ثم نقلها إلى الشبكة البريدية لمباشرة مراحل المعالجة التالية.
- ب. **التوزيع**: تبدأ هذه العملية بعد الانتهاء من فرز الإرساليات في المراكز المختصة، حيث يتم تنظيمها حسب الوجهات، ثم تسليمها مباشرة إلى المرسل إليهم عبر الموزعين المعتمدين.
- ت. **المادة البريدية**: تطلق هذه التسمية على كل إرسال يمكن التكفل به ضمن الشبكة البريدية، وذلك وفقا لمواصفات تقنية محددة، وتشمل مواد المراسلة، الكتب، المجلات، الجرائد، اليوميات، بالإضافة إلى الطرود البريدية سواء كانت تحتوي على سلع ذات قيمة تجارية أو بدونها.

ثانيا/ الخدمات البريدية الصادرة من الجزائر والموجهة إليها:

الرسائل والعلب المصرح بقيمتها، البطاقات والرزوم:

تشمل هذه الفئة مجموعة متنوعة من الإرساليات، مثل

²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، المؤرخة في 6 جمادى الأولى عام 1421 الموافق لـ 6 أوت سنة 2000 ،

المادة 9، ص 7.

- أ. البطاقات البريدية العادية أو المصورة.
- ب. الرزم التي يقل وزنها عن 2 كلغ.
- ت. الرزم المودعة بعدد لا يقل عن 100 رزمة.
- ث. الطرود البريدية العادية، والطرود المصرح بقيمتها أو المشروطة بالدفع عند التسليم.
- ج. المطبوعات، العينات، الجرائد، والمحركات الدورية.
- ح. الرسائل، العلب، الرزم، والطرود البريدية التي يتم التصريح بقيمتها المادية.

المبحث الثاني: التحليل المالي لشركة بريد الجزائر

يعد التحليل المالي أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات وتحديد مدى كفاءتها في استخدام مواردها وتحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية. وبالنظر إلى أهمية شركة بريد الجزائر كمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، تلعب دورا محوريا في قطاع البريد والخدمات المالية، فإن تحليل وضعها المالي يسمح بفهم دقيق لنقاط القوة والضعف، ويساعد في اقتراح حلول لتحسين الأداء وترشيد التسيير. نهدف من التحليل المالي لبريد الجزائر إلى:

- أ. تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- ب. التعرف على مدى كفاءة التسيير المالي.
- ت. تحديد القدرات التمويلية الذاتية للمؤسسة.
- ث. تقييم الأداء المالي لخدماتها البريدية والمالية.
- ج. دعم اتخاذ القرار الإداري والاستثماري.

المطلب الأول: الميزانية الوظيفية لشركة بريد الجزائر لسنتي 2023 و2024

توضح الجداول التالية الميزانية المختصرة لشركة بريد الجزائري لولاية خنشلة لسنتي 2023 و2024 بالدينار الجزائري:

الجدول 7: الميزانية المختصرة لسنة 2023

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
3.398.131.714,43	موارد ثابتة	574.797.660,49	استخدامات ثابتة
80.420.286,13	خصوم متداولة	2.903.754.340,07	الأصول المتداولة
80.420.286,13	الخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال	78.910.164,98	الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال
00	خزينة الخصوم	2.824.844.175,09	خزينة الأصول
3.478.552.000,56	مجموع الخصوم	3.478.552.000,56	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول 8: الميزانية المختصرة لسنة 2024

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
3.217.376.632,32	موارد ثابتة	598.384.022,77	استخدامات ثابتة
60.896.244,68	خصوم متداولة	2.679.888.854,23	الأصول المتداولة
60.896.244,68	الخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال	145.121.498,48	الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال
00	خزينة الخصوم	2.534767.355,75	خزينة الأصول
3.478.552.000,56	مجموع الخصوم	3.278.272.877,00	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل التوازن المالي للمؤسسة

يعد تحليل التوازن المالي من أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها عند دراسة الوضع المالي للمؤسسة، لأنه يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن بين مواردها واستخداماتها، وعلى تغطية التزاماتها المالية بأصولها المتاحة، سواء على المدى القصير أو الطويل.

الفرع الأول: حساب صافي رأس المال العامل (FRNG)

يعد رأس المال العامل من أهم المؤشرات المالية التي تعكس مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة. فهو يمثل الفائض أو العجز الناتج عن الفرق بين الموارد الطويلة

الأجل والاستخدامات الثابتة، ويعكس بذلك مستوى السيولة المتوفرة لاستمرارية النشاط الاستغلالي في الأجل القصير

وتبرز أهمية تحليل رأس المال العامل في كونه أداة لتقييم التوازن المالي الداخلي، وقياس قدرة المؤسسة على مواجهة احتياجاتها التمويلية اليومية دون اللجوء إلى تمويل خارجي مكلف. كما يساعد هذا المؤشر في تحديد درجة الأمان المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تحمل الأزمات المالية المفاجئة.

حساب رأس المال العامل (FRNG)

تعطى علاقة حساب FRNG أو رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموارد الثابتة} - \text{استخدامات الثابتة}$$

1- حساب رأس المال العامل لسنة 2023:

$$2.823.334.053,94 \text{ دج} = 3.398.131.714,43 - 574.797.660,49$$

نلاحظ رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة حققت التوازن الوظيفي أي تتوفر على هامش أمان وهذا يدل على أن الموارد الثابتة غطت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وحققت فائضا بقيمة 2.823.334.053,94 دج.

2- حساب رأس المال العامل لسنة 2024:

$$2.618.992.609,55 \text{ دج} = 3.217.376.632,32 - 598.384.022,77$$

نلاحظ رأس المال العامل سنة 2024 موجب أي أن المؤسسة حققت التوازن الوظيفي أي تتوفر على هامش أمان وهذا يدل على أن الموارد الثابتة غطت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وحققت فائضا بقيمة 2.618.992.609,55 دج.

3- المقارنة بين رأس المال العامل (FRNG) بين سنتي 2023 و2024

شهد رأس المال العامل انخفاضا بين سنتي 2023 و2024 بقيمة 204.341.444,39 دج يمثل هذا الانخفاض إشارة واضحة إلى تراجع التوازن المالي قصير الأجل، مما يعكس ضعف قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية من خلال أصولها المتداولة.

الفرع الثاني: حساب احتياج رأس المال العامل (BFR)

تعطى علاقة حساب BFR أو احتياج رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة للاستغلال + الأصول المتداولة خارج الاستغلال) -
(الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال)

1- حساب احتياج رأس المال العامل 2023:

$$78.910.164,98 - 80.420.286,13 = \text{دج} - 1.510.121,15$$

عرف احتياج رأس المال العامل خلال السنة المالية 2023 مستوى سالباً بقيمة 1.510.121,15 دج، مما يعكس وضعية مالية غير متوازنة على مستوى الأجل القصير. ويشير هذا المؤشر إلى أن المؤسسة تعجز عن تغطية أصولها المتداولة من خلال مواردها طويلة الأجل، أي أن جزءاً من تمويل دورة الاستغلال يتم عن طريق الخصوم قصيرة الأجل، وهو ما يمثل اختلالاً في البنية المالية للمؤسسة.

2- حساب احتياج رأس المال العامل 2024:

$$145.121.498,48 - 60.896.244,68 = \text{دج} 84255253.8$$

أظهرت نتائج التحليل المالي أن احتياج رأس المال العامل خلال سنة 2024 كان موجبا بقيمة 84255253.8 دج، وهي دلالة إيجابية تعكس توازناً مالياً جيداً على المدى القصير. فوجود فائض في رأس المال العامل يعني أن المؤسسة تتوفر على موارد دائمة (رأس مال ذاتي وديون طويلة الأجل) تفوق احتياجاتها لتمويل الأصول الثابتة، ما يسمح لها بتغطية جزء من الأصول المتداولة.

3- المقارنة بين احتياج رأس المال العامل بين سنتي 2023 و2024

سجل رأس المال العامل ارتفاعاً ملحوظاً بين سنتي 2023 و2024، مما يدل على تحسن في التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة. هذا الارتفاع يترجم إلى زيادة في الفائض من الموارد الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة، ما يعني أن المؤسسة أصبحت قادرة على تمويل جزء أكبر من أصولها المتداولة دون الاعتماد على الديون قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: حساب الخزينة الصافية (TN)

تعطى علاقة حساب (TN) أو الخزينة كما يلي:

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

1- حساب الخزينة الصافية (TN) لسنة 2023

$$2.824.844.175,09 - 0 = \text{دج} 2.824.844.175,09$$

إن تسجيل خزينة موجبة لسنة 2023 يعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى تمويل خارجي، وهو مؤشر إيجابي يدل على توازن مالي جيد وسيولة كافية تتيح مرونة في التسيير اليومي للنشاط

2- حساب الخزينة الصافية (TN) لسنة 2024

$$2.534.767.355,75 - 0 = \text{دج } 2.534.767.355,75$$

إن تسجيل خزينة موجبة لسنة 2024 يعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى تمويل خارجي، وهو مؤشر إيجابي يدل على توازن مالي جيد وسيولة كافية تتيح مرونة في التسيير اليومي للنشاط.

3- المقارنة بين الخزينة بين سنتي 2023 و2024

يشير انخفاض الخزينة بين سنتي الدراسة إلى تراجع في السيولة المتاحة لدى المؤسسة، هذا التراجع ينذر بظهور ضغوط مالية محتملة على المدى القصير، ويستوجب تحليلا دقيقا لأسباب انخفاض الخزينة، ويكون ذلك مرتبطا بتراجع رأس المال العامل.

المطلب الثالث: حساب نسب الهيكلية المالية

تعد نسب الهيكلية المالية من الأدوات التحليلية الهامة التي تستخدم في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات، حيث تمكن من تقييم مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المختلفة، سواء كانت داخلية (حقوق الملكية) أو خارجية (الديون). وتستخدم هذه النسب بشكل واسع من قبل المحللين الماليين، والمستثمرين، والمقرضين، وحتى الإدارات العليا لاتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تتعلق بالتمويل والاستثمار.

الفرع الأول: حساب نسبة التمويل RS

تعطى علاقة نسبة التمويل كما يلي

$$\text{نسبة التمويل} = \text{موارد ثابتة/استخدامات ثابتة}$$

1- حساب نسبة التمويل RS لسنة 2023

$$3.398.131.714,43 / 574.797.660,49 = 5.91$$

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة. ومن خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة، تبين أنها نجحت في تغطية كامل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، مما يدل على توازنها المالي على المدى الطويل، نظراً لتجاوز النسبة قيمة 1.

2- حساب نسبة التمويل RS لسنة 2024

$$3.217.376.632,32/598.384.022,77=5.37$$

تعكس هذه النسبة مدى قدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة. ومن خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة، تبين أنها نجحت في تغطية كامل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، مما يدل على توازنها المالي على المدى الطويل، نظراً لتجاوز النسبة قيمة 1.

3- المقارنة بين نسبة التمويل RS بين سنتي 2023 و2024

يعكس استقرار نسبة التمويل خلال فترة الدراسة 2024-2023 ثبات السياسة التمويلية للمؤسسة واعتمادها المستمر على الموارد الذاتية في تمويل هيكلها المالي. ويعد هذا مؤشراً إيجابياً على متانة البنية المالية وارتفاع مستوى الاستقلالية التمويلية، مما يقلل من درجة الرفع المالي ويحسن من القدرة على مواجهة مخاطر عدم الاستقرار المالي. كما يشير إلى كفاءة المؤسسة في تعبئة مصادر التمويل الداخلية، دون اللجوء المكثف إلى التمويل الخارجي، بما يعزز من ملاءتها المالية على المدى المتوسط والطويل.

الفرع الثاني: نسبة التحرر المالي

هي نسبة تمثل مدى اعتماد الشخص أو المؤسسة على مصادر الدخل غير المرتبطة بالعمل أو النشاط المباشر، وتستخدم لقياس مدى الاستقلال المالي. وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستدانة المالية} = \text{الاستدانة المالية} / \text{التمويل الخاص} \times 100$$

$$\text{الاستدانة المالية} = \text{الديون المالية الثابتة} + \text{خزينة الخصوم}$$

لدينا من خلال الميزانية المالية لشركة بريد الجزائر خنشلة، الديون المالية وخزينة الخصوم معدومة أي أن نسبة الاستدانة المالية تساوي 0 لسنتي الدراسة 2024-2023. إذا كانت نسبة التحرر المالي لشركة = 0%، فهذا يشير إلى أن الشركة تعتمد بالكامل على أنشطتها التشغيلية اليومية للحصول على الدخل، ولا تمتلك أي مصادر دخل أخرى (مثل الاستثمارات، العوائد من ممتلكات أو شركات تابعة، أو مصادر دخل متكررة لا تتطلب تشغيل مباشر مستمر)

المطلب الرابع: حساب نسب المردودية

تعد المردودية من أبرز المؤشرات التي يعتمد عليها لتقييم الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات، إذ تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح مقارنة بالموارد التي توظفها في نشاطها. وفي ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة والتنافس المتزايد، أصبحت المردودية المالية أداة ضرورية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية، سواء بالنسبة للإدارة الداخلية أو الأطراف الخارجية كالمستثمرين والممولين. إن فهم وتحليل المردودية المالية لا يقتصر على قياس الربح فحسب، بل يشمل أيضاً دراسة الكفاءة في استخدام الأصول، ومدى فعالية الهيكل التمويلي، مما يجعلها عنصراً جوهرياً في تشخيص الوضع المالي العام للمؤسسة وضمان استدامتها على المدى الطويل.

الفرع الأول حساب نسبة المردودية المالية

تعطى علاقة المردودية المالية كما يلي:

النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

1- حساب نسبة المردودية المالية لسنة 2023

$$-181.451.722,13/3.398.131.714,43 = -5\%$$

2- حساب نسبة المردودية المالية لسنة 2024

$$-206.037.467,85/3.217.376.632,32 = -6\%$$

جدول رقم 09: تحليل المردودية المالية لسنتي 2024-2023

المردودية المالية لسنة 2024	المردودية المالية لسنة 2023
نلاحظ في سنة 2024 ارتفاع طفيف في نسبة المردودية المالية وبلغت -0.06، وهذا راجع نتيجة الى انخفاض النتيجة الصافية وانخفاض في الأموال الخاصة	نلاحظ أن نسبة المردودية المالية لسنة 2023 تساوي -0.05، أي أن كل استثمار للشركة تولد خسارة قدرها 5%.

الفرع الثاني: حساب نسبة المردودية الاقتصادية الاجمالية
تعطى علاقة المردودية الاقتصادية كما يلي:

الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الأصول

1- حساب نسبة المردودية الاقتصادية الاجمالية 2023

$$-112.121.047,28/3.478.552.000,56 = -3\%$$

2- حساب نسبة المردودية الاقتصادية الاجمالية 2024

$$-132.102.139,98/3.278.272.877,00 = -4\%$$

جدول رقم 10: تحليل المردودية الاقتصادية الاجمالية لسنتي 2024-2023

المردودية الاقتصادية الاجمالية لسنة 2024	المردودية الاقتصادية الاجمالية لسنة 2023
نلاحظ انخفاض المردودية الاقتصادية الاجمالية انخفاضا طفيفا، مما يدل على استمرار الشركة في عدم قدرتها على تحقيق الأرباح، كما نلاحظ أن السبب يعود إلى انخفاض في الأصول وفي الفائض الإجمالي للاستغلال.	نلاحظ أن شركة بريد الجزائر حققت مردودية اقتصادية سالبة بدلالة الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنة 2023 بنسبة تقدر ب 3% مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح، وعدم قدرة أصولها على تدعيم خزينة الاستغلال

المصدر من إعداد الطالبين

الفرع الثالث: حساب نسبة المردودية الاقتصادية الصافية

تعطى علاقة المردودية الاقتصادية الصافية كما يلي:

نتيجة الاستغلال/ إجمالي الأصول

1- حساب نسبة المردودية الاقتصادية الصافية لسنة 2023

$$-181.450.362,13/3.478.552.000,56 = -5\%$$

2- حساب نسبة المردودية الاقتصادية الصافية لسنة 2024

$$-206.036.867,84/3.278.272.877,00 = -6\%$$

جدول رقم 11: تحليل المردودية الاقتصادية الصافية 2023-2024

المردودية الاقتصادية الصافية لسنة 2024	المردودية الاقتصادية الصافية لسنة 2023
نلاحظ انخفاض المردودية الاقتصادية الاجمالية انخفاضاً طفيفاً بالنسبة لسنة 2023، مما يدل على استمرار الشركة في عدم قدرتها على تغطية تكاليف الاستغلال، كما نلاحظ أن السبب يعود إلى انخفاض في الأصول وفي نتيجة الاستغلال.	تشير النسبة السالبة للمردودية الاقتصادية الصافية لسنة 2023 بقيمة 6%- إلى أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق عوائد كافية لتغطية تكاليف استغلال أصولها، ما يعكس ضعفاً في كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

المصدر من إعداد الطالبين

الفرع الرابع: حساب نسبة مردودية الاستغلال

تعطى علاقة نسبة مردودية الاستغلال كما يلي:

نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال بدون رسوم

1- حساب نسبة مردودية الاستغلال 2023

$$-53\% = -181.450.362,13 / 339.472.300,57$$

2- حساب نسبة مردودية الاستغلال 2024

$$-54\% = -206.036.867,85 / 377.460.810,49$$

جدول رقم 12: تحليل نسبة مردودية الاستغلال لسنة 2023-2024

نسبة مردودية الاستغلال 2024	نسبة مردودية الاستغلال 2023
تظهر مردودية الاستغلال انخفاضاً حاداً بلغ 54%، مما يعكس تقادم العجز التشغيلي خلال الفترة المدروسة. هذا التراجع يعد مؤشراً سلبياً خطيراً يدل على تدهور قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية من نشاطها الأساسي	تسجل مردودية الاستغلال نسبة سالبة بلغت 53%، ما يدل على عجز واضح في النشاط التشغيلي للمؤسسة، حيث تعجز عن تغطية تكاليف الاستغلال من رقم أعمالها. يُعد هذا المؤشر سلبياً ويعكس ضعفاً في الأداء التشغيلي

المطلب الخامس: حساب نسبة دوران الأصول

تعطى علاقة حساب نسبة دوران الأصول كما يلي:

رقم الأعمال/مجموع الأصول

1- حساب نسبة دوران الأصول 2023

$$339.472.300,57/3.478.552.000,56= 9\%$$

2- حساب نسبة دوران الأصول 2024

$$377.460.810,49/3.278.272.877,00= 11\%$$

الجدول رقم 13: تحليل نسبة دوران الأصول لسنتي 2024-2023

نسبة دوران الأصول 2024	نسبة دوران الأصول 2023
عكس ارتفاع نسبة دوران الأصول من 9% إلى 11% تحسنا في قدرة المؤسسة على استغلال أصولها لتحقيق رقم أعمال أكبر. هذا التطور الإيجابي يدل على أن المؤسسة أصبحت أكثر كفاءة في توظيف مواردها الاقتصادية، مما يسهم في تعزيز ديناميكية النشاط وزيادة الفعالية التشغيلية.	تشير نسبة دوران الأصول البالغة 9% إلى أن المؤسسة قد حققت رقم أعمال يعادل 9% فقط من إجمالي أصولها خلال السنة. رغم أن النسبة موجبة، إلا أنها تعتبر منخفضة نسبياً، وقد تعكس وجود ركود في النشاط أو ضعف في استغلال الأصول المتاحة.

المصدر من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم تحليل الوضعية المالية لمؤسسة بريد الجزائر بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية التي مكنت من تقييم أدائها المالي خلال فترة زمنية محددة. وقد شمل التحليل الجوانب الأساسية للميزانية العامة وحساب النتائج، إضافة إلى دراسة مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية، ونسب دوران الأصول ونسب الهيكلية المالية.

وقد أظهرت نتائج التحليل وجود اختلالات نسبية في الهيكل المالي للمؤسسة، إلى جانب قدرات تمويلية ضعيفة، رغم بعض التحديات المتعلقة بتحسين فعالية التسيير المالي واستغلال الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة. كما تم تسجيل أداء إيجابي على مستوى بعض مؤشرات الربحية والسيولة، مما يعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وضمان استمرارية خدماتها.

ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات كشفت عن مواطن جيدة ينبغي على المؤسسة معالجتها، لاسيما فيما يتعلق، وهو ما يستدعي تعزيز آليات الرقابة المالية وتحسين استراتيجية الإنفاق والاستثمار.

بصفة عامة، يمكن القول إن التحليل المالي لمؤسسة بريد الجزائر يمثل أداة فعالة لفهم واقعها المالي، كما يمكن من تقديم اقتراحات بناءة تدعم اتخاذ القرار وتسهم في تحسين الأداء المستقبلي للمؤسسة في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية التي يعرفها القطاع.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث، تبين أن التحليل المالي لا يقتصر على كونه مجرد أداة رقمية لقياس الأداء، بل يعد وسيلة علمية فعالة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بعمق وموضوعية. وقد أظهرت دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر أن الاعتماد على أساليب التحليل المالي الحديث، بما في ذلك تحليل النسب والمؤشرات المالية الوظيفية والديناميكية، يُمكن من الكشف عن الاختلالات الهيكلية والتشغيلية، ويساعد في تحديد مكامن الضعف والقوة في التسيير المالي.

تتجلى أهمية هذا النوع من التحليل في قدرته على تقديم معلومات كمية دقيقة وموثوقة، تدعم متخذي القرار وتوجههم نحو سياسات تصحيحية أكثر فاعلية. غير أن مدى فعاليته يبقى مشروطاً بتوفر قاعدة بيانات مالية سليمة، وإطار تسييري يعتمد على التقييم المستمر والشفافية. وعليه، يمكن القول إن أساليب التحليل المالي الحديث تساهم بشكل فعال في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لكنها تتطلب بيئة تنظيمية ومعلوماتية ملائمة لضمان دقة النتائج ونجاعة التوصيات.

النتائج والتوصيات

أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية على مؤسسة بريد الجزائر عن مؤشرات مالية غير مشجعة، أبرزها تسجيل نسب مردودية سالبة خلال السنوات المدروسة، ما يدل على عجز المؤسسة عن تحقيق أرباح سواء من نشاطها الاستغلالي أو من استثمار أصولها. كما أظهرت نسبة دوران الأصول انخفاضاً في الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت 9% وارتفعت بشكل طفيف إلى 11%، وهو ما يعد ضعيفاً مقارنة بما يفترض أن تحققه مؤسسة بحجم بريد الجزائر.

بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة إعادة النظر في بنية التكاليف وهيكله النشاطات من أجل تحسين المردودية.
2. رفع كفاءة استغلال الأصول عبر تطوير الخدمات لتحقيق قيمة مضافة أعلى.
3. تعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية وتوسيع مصادر التمويل الداخلي للحد من التبعية المالية.
4. ضبط آليات التسيير المالي والتشغيلي للحد من الخسائر المتكررة وتحقيق توازن مالي مستدام.

آفاق الدراسة

في هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على دور التحليل المالي الحديث في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، باعتباره أداة أساسية لفهم الأداء المالي واتخاذ قرارات فعالة. ومن خلال هذا الإطار، نقترح مجموعة من المواضيع التي يمكن تناولها في بحوث مستقبلية مكملة لهذا العمل، من بينها:

1. ما هي أهمية التحليل المالي ومدى فعاليته في دعم السياسة المالية للمؤسسة؟
2. كيف يمكن للتحليل المالي الحديث أن يساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار الاستثماري؟
3. إلى أي مدى يمكن توظيف التحليل المالي في رصد المخاطر المالية والتنبؤ بالأزمات المستقبلية؟

قائمة المراجع

مذكرات وأطروحات

إيناس جزار، مليكة مصباح، "تقييم الأداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بخطر الفشل المالي، دراسة حالة عينة من شركات التأمين"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2024، ص 58.

باصور رضوان، "دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص 51

البحري رشيدة، بوشنة فريدة، "أثر التسيير الخزينه على الأداء المالي دراسة حالة شركة إنتاج الكهرباء وحدة أدرار، للفترة 2013-2015"، مذكرة ماستر، جامعة أدرار 2017/2016.

برححي أيمن، "دور كفاءة إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية عمان الأردن خلال الفترة 2014-2018"، مذكرة ماستر أكاديمي، 2020/2019، جامعة بسكرة.

بوحسان وئام، "دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية قالمة"، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

بوداب محمد أمين، "فاعلية أدوات التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز ميله"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2024/2023.

بوطبة صبرينة، "محاولة اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 قسم علوم التسيير، 2021/2020.

حميدش ريان، بوشلور شهرزاد، "توظيف الأساليب الرياضية والإحصائية في التحليل المالي من أجل التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مجمع صيدال 2015-2019" مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، 2021/2020، ميله.

حنان سيد روجو، "دور سلوك الخزينه لتحقيق التوازن المالي " حالة مؤسسة السيارات الصناعية snvi وحدة ورقلة 2010"/2013، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

دخينيسة نور الهدى، "بوادر الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل معالجته" دراسة حالة لمؤسسة الأنابيب ALFAPIPE بغرداية"، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2024-2023.

زهري عقيلة، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي"، دراسة حالة بالمديرية الجهوية لتوزيع الوسط سونلغاز بمركز التوزيع الحضري-ورقلة، خلال 2012/2014، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

شرفي خلود، شعبي سمح، "نظم المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري، عين تيموشنت"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، 2021/2022. شهرزاد قاسمي، "الرفع المالي كمؤشر لتقييم الأداء المالي" للمؤسسة، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

شيماء عيفة، نوال قواسمية، "دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة سيدار الحجار عنابة"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، 2023/2024.

فيصل كيوس، "دور النسب المالية في التحميل والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في والية ورقلة الفترة -2010 2014"، مذكرة ماستر، 2018/2017.

محمد حقيقة، "أثر عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2009-2013"، مذكرة ماستر أكاديمي، 2015/2014، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

نسرين شيخاوي، "نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة موقع إنتاج المدينة مؤسسة صيدال"، مذكرة الماستر، السنة الجامعية، 2019/2020.

مجلات وملتقيات

أحلام بلقاسم كحولي، منال خلخال، "استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 91، الجزء 1، 2020.

جرد نور الدين، آيت محمد مراد، "قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، العدد 1، 2019.

خنفري خيضر، بورنيسة مريم، "دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، دراسات اقتصادية، العدد 27، 2017.

زهرة حسن العمري، السيد علي خلف الركابي، "أهمية النسبة المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2007 العدد 62.

صافية بومصباح، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

ضامن وهيبية، "استخدام نموذج (ALTMAN) المعدل للتنبؤ بالفشل المالي" مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 2، 2020.

طراد خوجه هشام، جميل حسين، "تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره"، بحث مقدم ضمن فعالي الملتقى الوطني للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه، سوق أهراس، 2012.

عبد الخالق أودينة وآخرون، "استخدام نموذجي شيرود وكيدا في التنبؤ بالفشل المالي بالشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 01، 2021.

عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويبة "أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، عدد 01، 2021.

فارس هباش، ريمة مناع، "أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2018.

كلثوم اليز، مولود حواس، " التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 3، 2013.

مسعي محمد عبد المالك، خالد مصطفى، بن لولو سليم بدر الدين، "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج Shirata وAltman دراسة حالة شركة رويبة الجزائرية خلال الفترة 2015-2019"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، 2021.

نور الدين وكال، الحاج خليفة، "التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة"، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، الحجم 1، رقم 1، 2016.

الكتب

أيمن الشنطي، عامر الشقر، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية، عمان، الأردن.

حمزة محمود الزبيدي "التحليل المالي" الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

زياد رمضان، "أساسيات التحليل المالي"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997.

زياد رمضان، محمود الخلايلة، "التخطيط والتحليل المالي"، دار الحركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.

شنوف شعيب "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، عام 1990.
- عاشور، عصفت سيد أحمد، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
- عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، "الإدارة المالية"، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- عبد العزيز فهمي هيكل، "مبادئ الأساليب الإحصائية"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، بيروت لبنان، 1966.
- عبد الفتاح صحن، "المبادئ الحسابية بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- عبد الله النجار، أسامة حنفي، "مبادئ الإحصاء للعلوم الإنسانية مع تطبيقات حاسوبية"، الطبعة الأولى، مؤسسة شبكة البيانات، الرياض، السعودية، 2010.
- عبد الوهاب نصر علي، "القياس والأفصاح المحاسبي: وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية"، الدار الجامعية، مصر.
- عبد ربه، رائد محمد، "نظرية المنظمة والمؤسسات"، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- فهمي مصطفى الشيخ "التحليل المالي" SME FINANCIAL، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2013.
- محمد مطر "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني". الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
- مليكة زغبب، ميلود بوشنقير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- ناصر دادي عدون، يوسف مامش، "أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى.
- نعيم نمر داوود، "التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية)"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

القوانين والمراسيم

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد4، المؤرخة في 2 ذو القعدة عام 1422 الموافق لـ 16 جانفي سنة 2002، المادة 1،2،3،4.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، المؤرخة في 6 جمادى الأولى عام 1421 الموافق لـ 6 أوت سنة 2000، المادة 9.

المراجع باللغات الأجنبية

Hu, Yu-Chiang; and Ansella, Jake. (2006). **Developing Financial Distress Prediction Models a Study of US, Europe and Japan Retail Performance.** Overseas Research Students Awards Scheme. University of Edinburgh: UK, P 04.

Pierre Conso, Farouk Hamci, "**gestion financière de l'entreprise**", Paris, France, P 276.

المواقع الالكترونية

<https://accountinggate.com/arabic/management:accounting/ratio-analysis-of-financialstatements.html>

الملاحق

UPW KHENCHELA

KHENCHELA KHENCHELA
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 16/04/2025 11:2
EXERCICE: 01/01/24 AU 31/
PERIODE DU: 01/01/24 AU 31/

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2024	2023
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (
Ecart de réévaluationx			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-206 037 467,85	-181 451 722,13
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaisonx		3 423 414 100,17	3 579 583 436,56
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 217 376 632,32	3 398 131 714,43
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 423 848,03	347 548,03
Impôts		3 986 571,39	3 500 432,89
Autres dettes		54 485 825,26	76 572 305,21
Trésorerie passif			
TOTAL III		60 896 244,68	80 420 286,13
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 278 272 877,00	3 478 552 000,56

UPW KHENCHELAKHENCHELA KHENCHELA
N° D'IDENTIFICATION:EDITION DU: 16/04/2025 11:23
EXERCICE: 01/01/24 AU 31/12/24
PERIODE DU: 01/01/24 AU 31/12/24**BILAN (ACTIF)**

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2023
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou n					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		208 863 746,07		208 863 746,07	208 863 746,07
Bâtiments		238 831 100,10	170 060 644,58	68 770 455,52	75 971 695,05
Autres immobilisations corporelles		874 458 620,14	618 637 917,52	255 820 702,62	262 367 067,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		64 929 118,56		64 929 118,56	27 595 151,65
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 387 082 584,87	788 698 562,10	598 384 022,77	574 797 660,49
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
		9 427 829,21		9 427 829,21	13 717 794,37
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 811 402,05		4 811 402,05	3 647 740,93
Autres débiteurs		130 882 267,22		130 882 267,22	61 544 629,68
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers couran					
Trésorerie		2 595 864 198,66	61 096 842,91	2 534 767 355,75	2 824 844 175,09
TOTAL ACTIF COURANT		2 740 985 697,14	61 096 842,91	2 679 888 854,23	2 903 754 340,07
TOTAL GENERAL ACTIF		4 128 068 282,01	849 795 405,01	3 278 272 877,00	3 478 552 000,56

UPW KHENCHELA

KHENCHELA KHENCHELA
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 16/04/2025 11:2
EXERCICE: 01/01/24 AU 31/
PERIODE DU: 01/01/24 AU 31/

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2024	2023
Ventes et produits annexes		377 460 810,49	339 472 300,57
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		377 460 810,49	339 472 300,57
Achats consommés		-19 366 576,26	-14 373 795,28
Services extérieurs et autres consommations		-27 969 235,77	-34 084 429,38
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-47 335 812,03	-48 458 224,66
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		330 124 998,46	291 014 075,91
Charges de personnel		-461 863 652,37	-397 824 164,04
Impôts, taxes et versements assimilés		-363 486,07	-5 310 959,15
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-132 102 139,98	-112 121 047,28
Autres produits opérationnels		2 965 629,53	2 875 654,77
Autres charges opérationnelles		-10 244 561,71	-5 178 769,46
Dotations aux amortissements, provisions et		-66 663 393,14	-67 026 200,16
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 597,45	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-206 036 867,85	-181 450 362,13
Produits financiers			
Charges financières		-600,00	-1 360,00
VI-RESULTAT FINANCIER		-600,00	-1 360,00
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPC		-206 037 467,85	-181 451 722,13
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats orc			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		380 434 037,47	342 347 955,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-586 471 505,32	-523 799 677,47
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		-206 037 467,85	-181 451 722,13
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-206 037 467,85	-181 451 722,13

UPW KHENCHELA

KHENCHELA KHENCHELA
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 16/04/2025 11:25
EXERCICE: 01/01/24 AU 31/12/24
PERIODE DU: 01/01/24 AU 31/12/24

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NOTE	2024	2023
Flux de trésorerie provenant des acit			
Encaissements reçus des clients		1 577 980 138,53	1 445 753 496,90
Sommes versées aux fournisseurs et au per		-1 805 478 808,29	-1 354 691 131,45
Intérêts et autres frais financiers payés			-600,00
Impôts sur les résultats payés			-1 360,00
Opérations en attente de classement (47) !!!		-38 312 145,21	73 014 573,82
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-265 811 414,97	164 075 579,27
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-6 788 180,71	-1 729 527,76
Flux de trésorerie net provenant des activités		-272 599 595,68	162 346 051,51
Flux de trésorerie net provenant des activités			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations		-71 940 611,44	-53 612 033,70
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités		-71 940 611,44	-53 612 033,70
Flux de trésorerie provenant des activités			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		79 086 979 503,48	71 777 899 142,40
Remboursements d'emprunts ou d'autres de		-79 032 523 713,15	-70 782 702 721,93
Flux de trésorerie net provenant des activités		54 455 790,33	995 196 420,47
Incidences des variations des taux de change			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-290 084 416,79	1 103 930 438,28
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		2 885 948 615,45	1 817 484 221,89
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		2 595 864 198,66	2 885 948 615,45
Variation de la trésorerie de la période		-290 084 416,79	1 068 464 393,56
Rapprochement avec le résultat comptable		-84 046 948,94	1 249 916 115,69
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 e			35 466 044,72

المُلخَص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الوضعية المالية لشركة بريد الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2024، وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي الحديث، وبشكل خاص من خلال استخدام القوائم المالية. وقد تم خلال الدراسة حساب وتحليل مختلف المؤشرات والنسب المالية التي تعكس أداء المؤسسة من حيث، المردودية، وهيكل التمويل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المالية لشركة بريد الجزائر كانت سيئة خلال فترة التحليل، مما يعكس نوعاً من التوازن في هيكلها المالي وعدم قدرتها على تغطية التزاماتها. كما أظهرت النتائج أن التحليل المالي يعد أداة فعالة وضرورية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، حيث يمكن المسير المالي من فهم الوضعية المالية بشكل أعمق، والكشف عن السياسات المالية المتبعة، إضافة إلى الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: بريد الجزائر، التحليل المالي، القوائم المالية، المردودية، الكفاءة التشغيلية، الهيكل المالي، النسب المالية، التشخيص المالي، التسيير المالي.

Abstract

This study aims to diagnose the financial situation of Algeria Post (Bureau de Poste Algérien) during the period from 2023 to 2024, relying on financial analysis tools, particularly through the use of financial statements. Throughout the study, various financial ratios and indicators were calculated and analyzed, reflecting the company's performance in terms of profitability, operational efficiency, and financial structure.

The study concluded that the financial situation of Algeria Post was poor during the analysis period, indicating a certain imbalance in its financial structure and its ability to meet its obligations. The findings also showed that financial analysis is an effective and essential tool for diagnosing the financial condition of companies, as it enables the financial manager to better understand the financial situation, uncover the adopted financial policies, and identify the internal and external factors affecting the company's performance.

Keywords: Algeria Post, Financial Analysis, Financial Statements, Profitability, Operational Efficiency, Financial Structure, Financial Ratios, Financial Diagnosis, Financial Management.